

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية الآداب

# صور الخلاف

في التعددية المباشرة وغير المباشرة

في كتابات المعاصرين

إعداد

د. شذا الحرم افهام

جميعنا يدرك أن العربية الفصيحة استطاعت أن تكون لغة العلم خلال عدة قرون ، إذ كتب بها المتخصصون من عرب وغير عرب ، ولقد وجدت الطائفة الثانية ( غير العرب ) أنها مثل لغة للتعبير عن الفكر الفلسفي وأن فيها مكتبةً تمد الباحث المتخصص بطائفة عن الألفاظ الاصطلاحية فضلاً عن أنها كانت خير وسيلة للإعراب عن حضارات مزدهرة وآية ذلك ان العلم بفكره وفلسفته وسائر ألوانه لم يكن له من وسيلة غير هذه العربية ، ومن هنا باتت الحاجة قائمة إلى إجراء بحث يعرض لطائفة من الصيغ والاستعمالات في مختلف ميادين العلم والمعرفة ولاسيما ما ساد في الكتابة العلمية والأدبية ، ومما تقدمه الأقلام المعاصرة في العصر الحديث من تلك الاستعمالات ما يتمثل في تعديّة الفعل ، وما يتصل بها من الصيغ كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول تعديّة مباشرة أو غير مباشرة .

فالتعديّة السليمة مسلك لغوي وعر ومعقد وليس بالسهل على الكثيرين ولاسيما غير المتخصصين باللغة ككتاب الصحافة المعاصرين ، لذا وجب علينا إدراك أن السلامة اللغوية تقتضي منا دراسة ما حُرِّفَ عن مواضعه في بعض التراكيب على وفق ما أبداه اللغويون المؤيدون منهم والمعارضون من آراء مختلفة في هذا المجال وستتناول طائفة من الأفعال التي يعديها الكتاب المعاصرون تعديّة مباشرة وهي تتعدى بحرف جر وخلافها ، نذكر منها :

## 1- وصل :

يعدّي كثير من الكتاب المعاصرين الفعل ( وصل ) من غير وساطة فيعاملونه معاملة الفعل المتعدي بنفسه، إذ جاء في بعض مقالاتهم : (...وصل نقطة الالتقاء التي ستضع الجميع في مواجهة صريحة)<sup>(١)</sup> ، ونطلع على مقال آخر : ( أول فريق عسكري من حلف الأطلسي يصل بغداد لتدريب عناصر الأمن )<sup>(٢)</sup> .

الذي وقع في هاتين العبارتين هو تعديّة الفعل ( وصل ) تعديّة مباشرة إلى مفعوله ، وقد جاء في اللسان : ( ووصل الشيء إلى الشيء وصولاً وتوصل إليه : انتهى إليه وبلغه ... ووصله إليه وأوصله : أنجاه إليه وابلغه إياه )<sup>(٣)</sup> ، واسترسل ابن منظور يذكر عدة معان لهذا الفعل وانتهى به القول إلى : ( ووصل كتابه إلي وبره يصل وصولاً وهذا غير واقع )<sup>(٤)</sup> .

وربما تقودنا عبارة ( هذا غير واقع ) في كلام ابن منظور إلى أن ( وصل ) يتعدى إلى مفعوله بوساطة حرف الجر ( إلى ) ، وأيد هذا الكلام صاحب المعجم الأفعال المتعدية بحرف ، إذ قال : ( ووصله إليه : ابلغه إليه وأنجاه ، ووصل يصل وصولاً ووُصِّلَ وَصِلَةً إليه : بلغه وانتهى إليه )<sup>(٥)</sup> .

وأجاز أصحاب المعجمات المتأخرة تعديّة الفعل ( وصل ) بنفسه إلى مفعوله ، إذ جاء في القاموس المحيط : ( وصل الشيء واليه وصولاً ووُصِّلَ وَصِلَةً : بلغه وانتهى إليه )<sup>(٦)</sup> ، وأيد أصحاب المعجم الوسيط إذ ورد فيه : ( وصل المكان واليه وصولاً ووُصِّلَ وَصِلَةً : بلغه وانتهى إليه )<sup>(٧)</sup> .

وعلى وفق ما جاء في معجمات اللغة انقسم اللغويون إزاء هذه المسألة على قسمين : أحدهما يرفض جحيء الفعل ( وصل ) متعدياً بنفسه إلى مفعوله مستنداً برفضه هذا إلى ما جاء في المعجمات

المتقدمة، والآخر مؤيد لتعديته بنفسه إلى مفعوله من غير وساطة حرف الجر (إلى) إذ خطأ اليازجي<sup>(٨)</sup> ، والمنذر<sup>(٩)</sup> ، وكمال إبراهيم<sup>(١٠)</sup> ، والكرباسي<sup>(١١)</sup> ، والكاتب خالد الخزرجي<sup>(١٢)</sup> تعديته (وصل) تعديته مباشرة ولاسيما إذا كان بمعنى بلغ الشيء وانتهى إليه ، وأوجبوا تعديته بالحرف (إلى) وبحسب وجهة نظرهم لا يجوز القول : ( وصلت المكان ) بل يقال : ( وصلت إلى المكان ) . وذهب القسم الآخر إلى أن التعديته المباشرة لا تعد خطأً في الحقيقة لان القاموس المحيط قد سجلها ولان سائر المعجمات التي لم تسجلها لم تنص على أن التعديته بالحرف واجبة لا محالة ، وهو ما ذهب إليه الغلابي<sup>(١٣)</sup> .

وربما كان رأي الغلابي جريئاً جداً وحكمه قاطعاً لا يستند إلى دليل لأننا لانعتقد انه استطاع الاطلاع على معجمات اللغة كلها ، وربما أطلق أحكامه هذه بالاستناد إلى بعضها لذا لا يمكن الجزم بهذه المسألة بعد ما ذكره ابن منظور : ( وهذا غير واقع ... ) ، الذي قصد به أن الفعل ( وصل ) فعل قاصر يتعدى إلى مفعوله بوساطة حرف الجر وليس مباشرة زيادة على ذلك تراجع عن أحكامه تلك في نهاية حديثه إذ قال : ( أما أنا فلا ينشرح صدري إلا لتعديته بالحرف على انه ان جازت تعديته بنفسه فتعديته بالحرف أفصح فاني لم أره متعدياً بنفسه في شعر من يوثق به أو نثره )<sup>(١٤)</sup> .

ويبدو أن هذه المسألة جذبت انتباه د . مصطفى جواد إذ لحظ أن الفيومي استعمل هذا الفعل في كلامه متعدياً تعديته مباشرة في معجمه ( المصباح المنير ) ولم يذكر هذه التعديته المباشرة في مادة ( وصل ) ( ل ) فأخذه بهذا الأمر قائلاً : (( وقال في ( بلغ ) : لزمه ذلك بالغاً ما بلغ ... من قولهم : بلغت المنزل إذا وصلت ) ، وقد عدّى ( وصل ) وهو فعل الوصول بنفسه ولم يذكر ذلك في وصل ، بل قال : وصلت إليه أصل وصولاً ) وذكر تعديته بنفسه في ( صوب ) قال : ( أصاب السهم إصابة : وصل الغرض )<sup>(١٥)</sup> .

ويستنتج بعض الباحثين المعاصرين<sup>(١٦)</sup> من كلام د . مصطفى جواد انه لم يعترض على التعديته المباشرة بل أخذ الفيومي بأنه قد استعمل التعديته المباشرة من غير أن يذكرها في مادة ( وصل ) ، وبهذا نجدهم يطمئنون إلى أن د . جواد يميز التعديته المباشرة ، فلو كان يخطئها ما تردد في إثبات ذلك في أي موضع مما دونه في أبحاثه اللغوية .

ويميز العدناني كلتا الحالتين (( التعديته المباشرة والتعديته بالوساطة أي (بحرف الجر) )) ، فيقول في معجمه الأخطاء الشائعة : (( ويخطئون من يقول : وصل المكان ، وهو صواب مثل وصل إلى المكان : أي بلغه وانتهى إليه وفي الآية (٨١) من سورة هود: (قالوا يا لوط انا رسل ربك لن يصلوا إليك) أي لن يبلغوك ، وفعله : وصل إلى المكان يصل وصولاً ووصولاً ووصولاً ))<sup>(١٧)</sup> ، ثم استرسل فذكر معاني أخرى للفعل ( وصل ) وختم حديثه بالإشارة إلى حجته في إجازة تعديته الفعل مباشرة إلى مفعوله وذلك بالاستناد إلى ما جاء في معجمات اللغة ومنها المحيط ، والتاج ، ومد القاموس ، والمعجم الوسيط<sup>(١٨)</sup> .

ويرى د. محمد ضاري<sup>(١٩)</sup> انه لا بد من الوقوف عند هذه المادة إذ اوجد ما أبداه المجوزون وما أبداه المخطئون لونهاً من التصور يستحق النظر المفضي إلى رأي يطمئن إليه البحث العلمي الدقيق ، فالمخطئون وهم يخطئون التعديدية المباشرة يعترضهم ما أبداه المجوزون من إيراد القاموس المحيط ، والتاج لتلك التعديدية .

أما المجوزون فان أيديهم لا تمتلك أي شاهد من نصوص العربية في عصور الفصاحة والاحتجاج اللغوي يؤيدهم في تلك التعديدية ، ولقد بحث د. ضاري في شواهد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكذلك في شواهد الشعر والنثر ما يحتج به في علوم اللغة فلم يجد شاهداً يعضد تلك التعديدية لذا نجد ينصح اعتماد الصيغة الأفصح والأصفى وهي التعديدية بالحرف ( إلى ) لأنها الصيغة التي اعتمدها الفصحاء والبلغاء في عصور الاحتجاج وهم مستغنون بها عن غيرها .

والحق يقال إننا نستطيع تسجيل إجازة هذه التعديدية المباشرة كما فعل الغلاييني لأننا لانستطيع أن نتجاهل ما ورد في معجمات اللغة ( القاموس المحيط ، والتاج ، والوسيط ) لكننا في الوقت نفسه نرى أن هذه مرتبة من الكلام لا ترقى إلى مرتبة التعديدية بالحرف تلك المرتبة المدعومة بأعلى شواهد العربية وأنقاهما إذ لم يرد هذا الفعل في القرآن الكريم إلا متعديداً بالحرف ولاسيما إذا دل على بلوغ الشيء والانتهاء إليه ، إذ جاء في كتابه العزيز : ( فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم )<sup>(٢٠)</sup> .

والأفصح استعمال الفعل ( وصل ) متعديداً إلى مفعوله بحرف الجر ( إلى ) ، لذا يقال في العبارة الأولى : ... وصل إلى نقطة الالتقاء التي ستضع الجميع في مواجهة صريحة ) ، والعبارة الثانية : ( أول فريق عسكري ... يصل إلى بغداد لتدريب عناصر الأمن ) .

## ٢ - رَغِبَ :

وشاع على أسلوات أقلام الكتاب المعاصرين تعديدية الفعل ( رَغِبَ ) بنفسه إلى مفعوله ، إذ جاء في إحدى المقالات : ( وقد تعود المواطنون على (كذا) الحضور إلى هذه الكراجات (كذا) ومن ثم الانتقال إلى المنطقة التي يرغب (كذا) الذهاب إليها )<sup>(٢١)</sup> ، ونقرأ في مقال آخر : ( وجواباً على (كذا) سؤال حول (كذا) عدم رغبة مجلس الحكم استقدام (كذا) قوات دولية لحفظ السلام في العراق قال : إن لدى الإدارة المؤقتة أربعة توجهات )<sup>(٢٢)</sup> .

الذي في هاتين العبارتين هو تعديدية الفعل ( رَغِبَ ) وما اشتق منه إلى مفعوله مباشرة ، جاء في كتاب الأفعال لابن القوطية (ت ٣٦٧هـ) : ( وَرَغِبْتُ الشيء وفيه : طلبته وأحببته )<sup>(٢٣)</sup> ، في حين نفى ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في مقاييسه تعديده بنفسه إلى مفعوله ، فقال : ( رغب الرأء والغين والباء أصلان : احدهما طلب شيء والآخر سعة في شيء ، فالأول الرغبة في الشيء : الإرادة له : رغب في الشيء ، فإذا لم ترده قلت : رغبته عنه )<sup>(٢٤)</sup> ، وأيد صاحب المختار مجيء الفعل ( رَغِبَ ) لازماً ومتعديداً بنفسه إلى مفعوله ، إذ جاء فيه : ( رَغِبَ فيه أراده وبابه طَرِبَ وَرَغِبُهُ أيضاً )<sup>(٢٥)</sup> ، وجاء في اللسان : ( رَغِبَ في

الشيء رَغْبًا وَرَغْبَةً وَرَغْبَى عَلَى قِياس سَكْرَى ، وَرَغْبًا بِالْتَحْرِيكِ : أَرادَهُ فَهُوَ رَاغِبٌ ، وَارْتَغَبَ فِيهِ مِثْلَهُ ... وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ ( رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ) قَالُوا لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ : جِزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ، فَعَلَّتْ وَفَعَلَتْ فَقَالَ : رَاغِبٌ وَرَاهِبٌ ) ، يَعْنِي : أَنْ قَوْلَكُمْ لِي هَذَا الْقَوْلُ ، إِمَّا قَوْلُ رَاغِبٍ فِيمَا عِنْدِي أَوْ رَاهِبٍ مِنِّي ، وَقِيلَ : أَرَادَ أَنِّي رَاغِبٌ فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ ، وَرَاهِبٌ مِنْ عَذَابِهِ ، فَلَا تَعْوِيلَ عِنْدِي عَلَى مَا قُلْتُمْ مِنَ الْوَصْفِ وَالْإِطْرَاءِ ( ٢٦ ) .

إِنْ وَرُودَ الْفِعْلُ ( رَغِبَ ) فِي قَوْلِ عُمَرَ ( رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ) دَفَعَ بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ ( ٢٧ ) إِلَى الْجُزْمِ أَنْ ذَكَرَ الْحَرْفَ ( فِي ) بَعْدَ الْفِعْلِ ( رَغِبَ ) لِامْسُوحِ لَهُ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَحِلَّ مَحَلَّهُ أَيَّ حَرْفٍ آخَرَ لِذَا نَجِدُهُمْ يَعْقِبُونَ عَلَى قَوْلِ عُمَرَ ( رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ) الَّذِي جَاءَ فِي اللَّسَانِ ، فَيَقُولُونَ فِيهِ : (( فَمَا مَعْنَى ( رَغِبَ ) هُنَا وَهِيَ مَجْرَدَةٌ مِنْ أَيِّ حَرْفٍ ؟ إِنْ مَعْنَاهَا الْإِرَادَةُ وَهِيَ تَعَدَّلُ أَنْ يَقَالَ : ( رَاغِبٌ فِي ) وَهَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ ( لِسَانُ الْعَرَبِ ) فِي تَفْسِيرِ ( رَاغِبٌ ) بِأَنَّهُ يَعْنِي : ( رَاغِبٌ فِيمَا عِنْدِي ) أَوْ ( إِنِّي رَاغِبٌ فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ ) فَالْحَرْفُ - إِذَنْ - هُوَ ( فِي ) وَلَا حَرْفٌ آخَرَ )) ( ٢٨ ) ، وَيُمْكِنُ رَدُّ قَوْلِهِمْ عَلَيْهِمْ : ( فَمَا مَعْنَى ( رَغِبَ ) هُنَا وَهِيَ مَجْرَدَةٌ ... فَالْحَرْفُ - إِذَنْ - هُوَ ( فِي ) وَلَا حَرْفٌ آخَرَ ) بِقَوْلِنَا إِنْ كَلِمَةُ ( رَاغِبٌ ) فِي حَدِيثِ عُمَرَ ( رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ) تَحْتَمِلُ أَنْ تَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ ( فِي ) إِلَى ( وَالِي ) إِذْ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلُ أَنْ يَكُونَ ( رَاغِبٌ فِيمَا عِنْدِي ) أَوْ ( رَاغِبٌ إِلَى مَا عِنْدِي ) ، وَقِيلَ ( أَرَادَ أَنِّي رَاغِبٌ فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ ) أَوْ ( إِلَى مَا عِنْدَ اللَّهِ أَيَّ الْجَنَّةِ ) ، وَقَدْ اسْتَدْنَا فِي قَوْلِنَا وَتَأْوِيلِنَا هَذَا إِلَى مَا وَرَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَالِي رَبِّكَ فَارْغَبْ ) ( ٢٩ ) وَ ( إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ ) ( ٣٠ ) ، إِذْ جَاءَ الْفِعْلُ ( رَغِبَ ) وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ مَعْدَى بِ ( إِلَى ) ، فِي حَيْثُ وَرَدَ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ مَرَّةً أُخْرَى مَعْدَى بِحَرْفِ الْجَرِّ ( فِي ) وَالِي ) ، إِذْ جَاءَ فِيهِ : ( وَيَدْعُونَنَا رَغْبًا وَرَهْبًا ) ( ٣١ ) أَيَّ رَغْبًا إِلَى الْجَنَّةِ أَوْ فِي الْجَنَّةِ وَرَهْبًا مِنَ النَّارِ فِي أَحَدِ التَّأْوِيلَاتِ ( ٣٢ ) .

وَجَاءَ فِي اللَّسَانِ كَذَلِكَ : ( وَيَقَالُ أَنَّهُ لَوْ هُوبَ لِكُلِّ رَغْبِيَّةٍ أَيَّ لِكُلِّ مَرْغُوبٍ فِيهِ ) ( ٣٣ ) ، وَأُورِدَ الْفِيَوْمِيُّ الْفِعْلَ ( رَغِبَ ) مُتَعَدِّيًا تَعَدِيَّةً مَبَاشِرَةً تَارَةً وَبِالْحَرْفِ تَارَةً أُخْرَى ، إِذْ جَاءَ فِيهِ : ( رَغِبَ فِيهِ وَرَغْبَةً : أَرَادَهُ . يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ أَيْضًا ) ( ٣٤ ) ، وَنَقَلَ صَاحِبُ التَّاجِ ( ٣٥ ) عَنِ الْفِيَوْمِيِّ هَذَا الْقَوْلَ ( أَيَّ تَعَدِيَّةُ الْفِعْلُ ( رَغِبَ ) بِنَفْسِهِ ) ، وَنَقَلَ صَاحِبُ الْمَعْجَمِ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَّةِ بِحَرْفِ مَا وَرَدَ فِي الْمَعْجَمَاتِ الَّتِي سَبَقَتْهُ إِذْ أَجَازَ تَعَدِيَّةُ الْفِعْلِ ( رَغِبَ ) بِنَفْسِهِ ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ : ( رَغِبَ الشَّيْءُ وَرَغِبَ فِيهِ يَرِغِبُ رَغْبًا وَرَغْبَةً وَرَغْبَةً : أَرَادَهُ وَأَحْبَهُ : حَرَصَ عَلَيْهِ وَطَمَعَ فِيهِ فَهُوَ رَاغِبٌ فِيهِ ) ( ٣٦ ) ، وَأَجَازَ مَجْمَعُ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ فِي مَعْجَمِهِ الْوَسِيطِ تَعَدِيَّةُ الْفِعْلِ ( رَغِبَ ) بِنَفْسِهِ ، إِذْ جَاءَ فِيهِ : ( رَغِبَ فُلَانٌ الشَّيْءَ ، وَفِيهِ : أَرَادَهُ ) ( ٣٧ ) .

أَمَّا اللَّغَوِيُّونَ فَقَدْ انْقَسَمُوا إِزَاءَ مَا جَاءَ فِي مَعْجَمَاتِ اللَّغَةِ عَلَى قَسْمَيْنِ : الْأَوَّلُ يَخْطِئُ أَنْ يَقَالَ ( رَغِبَ الشَّيْءَ ) وَأَوْجِبَ إِثْبَاتَ حَرْفِ الْجَرِّ ( فِي ) بَعْدَ الْفِعْلِ ( رَغِبَ ) ، لِذَا يَكُونُ الصَّوَابُ أَنْ يَقَالَ : ( رَغِبَ فِي الشَّيْءِ ) وَهُوَ مَا يَرَاهُ إِبْرَاهِيمُ الْيَازْجِيُّ ( ٣٨ ) ، وَأَيْدُهُ فِي ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ الْمُنْذِرُ ( ٣٩ ) ، وَزَهْدِيُّ جَارِ اللَّهِ ( ٤٠ ) ، وَد. مِصْطَفَى جِوَادٍ ( ٤١ ) ، وَعَبْدُ الْحَقِّ فَاضِلٌ ( ٤٢ ) ، وَالْآخَرُ يَعْتَرِضُ عَلَى تَخْطِئَةِ تَعَدِيَّةِ الْفِعْلِ ( رَغِبَ ) إِلَى

مفعوله مباشرة بالاستناد إلى ما جاء في معجمات اللغة ومنها المصباح المنير الذي نقل التعديّة المباشرة والتعديّة بالحرف ثم نقل عنه التاج ذلك وثبته ، وهو ما ذهب إليه محمد سليم الجندي<sup>(٤٣)</sup> ، وقد رد قسطاكي الحمصي على الجندي اعتراضه بقوله إن : (انفراد صاحب المصباح دليل على أن ( رغبه ) لغة ضعيفة أو رديئة)<sup>(٤٤)</sup> .

ويرى العدناني<sup>(٤٥)</sup> ما رآه الجندي أن التعديّة المباشرة للفعل ( رَغِبَ ) صحيحة فهي منقولة عن المصادر المعتمدة إذا استشهدنا بما سجله المصباح ، والتاج ، ومد القاموس ، وقد سبقهم في ذلك مختار الصحاح .

ومما تقدم يتضح اختلاف اللغويين في التعديّة المباشرة ، فاليازجي ، والمنذر ، وزهدي ، ومصطفى جواد خطأوا تلك التعديّة وأوجبوا إثبات الحرف ( في ) ، في حين أجازها الجندي ، والعدناني بالاستناد إلى ما جاء في معجمات اللغة ( المختار ، والمصباح ، والتاج ، وتبعها الوسيط ) .

ويعلل د . محمد ضاري<sup>(٤٦)</sup> غياب حرف الجر ( في ) بعد الفعل ( رَغِبَ ) بأنه يعني إرادة الشيء والحرص عليه ، وقد استشهد بما جاء في اللسان : ( رَغِبَ يَرْغَبُ رَغْبَةً : إذا حرص على الشيء وطمع فيه ) ، وعلى هذا الأساس فسر غياب الحرف - فيما نقلته المعجمات الأصيلة - ك (المختار، والمصباح ، والتاج ) وغيرها بان الفعل ( رَغِبَ ) وحده دال على الإرادة أصلاً ، فإذا جاء الحرف قيد هذا الفعل بقيد مخصوص ووجه الدلالة الوجهة التي تناسب ذلك الحرف وتطابق وظيفته، فيقال مثلاً : ( رغب إلى ) بمعنى : توسل ، و ( رغب عن ) بمعنى : ترك ، أما إذا قيل ( رغب في ) فلا يتجه المعنى إلى اتجاه يخالف دلالة الحرف ( في ) وهي إثبات الرغبة ووقوع الإرادة لا نفيها أو الانحراف بها عن وجهها الأصلي ، ومن هنا يجتمع الدليلان النقلي والعقلي على صحة قولهم : ( رَغْبَةٌ ) ومن هنا أيضاً لم نجد من علمائنا الأقدمين من قال إن : ( رَغْبَةٌ ) لغة ضعيفة أو رديئة ولو صح شيء من هذا الوصف عند أولئك العلماء ما ترددوا في إثباته وتسجيله .

وربما كان هذا التعليل حجة قوية في رؤية د . ضاري أن المجمع العلمي قدم في معجمه الوسيط الفعل ( رَغْبَةٌ ) على اللازم ( رَغِبَ فيه ) لان الأولى هي الأصل وان التعديّة بالحرف فرع منه ، ويرى د . ضاري<sup>(٤٧)</sup> أن استعمال الفعل ( رَغِبَ ) وما يتصل به من الصيغ يؤكد أن غياب حرف الجر لا يصرفه إلا إلى معنى الإرادة وحده كما لو كان الحرف في موجوداً ، فإذا قال القائل : ( رَغِبَ ) فلا تفسير له إلا على ذلك المعنى وهو ( أراد ) وذلك ما لم يقدم الدليل على خلافه من القرائن الأخرى في سياق الكلام ، وليثبت صحة ما ذهب إليه استشهد بحديث عمر ( رض ) الذي جاء في اللسان ليؤكد أن عدم ذكر حرف الجر ( في ) بعد الفعل ( رغب ) لا يصرف ذهن القارئ إلا إلى معنى الإرادة .

ولا بد من القول إن كلام د . ضاري لا يستند إلى الأدلة القاطعة الموروثة عن الفصحاء العرب زيادة على جزمه أن غياب حرف الجر بعد ( رَغِبَ ) يعني : (إرادة الشيء والحرص عليه ) وليوثق كلامه استشهد بما جاء في اللسان ولو أنعمنا النظر فيما جاء فيه نجد انه استعمل الفعل : ( رَغِبَ يَرْغَبُ رَغْبَةً

( غير المتلو بحرف الجر ( في ) للدلالة على ( الحرص على الشيء والطمع فيه ) ، في حين انه ورد فيه متلوّاً بالحرف ( في ) عند دلالته على إرادة الشيء ، إذ جاء فيه : ( ورَغِبَ في الشيء رغباً ورغبةً ورغْبِي على قياس سَكْرِي ورَغْباً بالتحريك : أَرَادَهُ فهو رَاجِبٌ : وارتغِب فيه مثله ) .

أما مسألة تفسيره غياب الحرف فيما نقلته المعجمات الأصلية كون الأصل في هذه المادة وهي مجردة عن أي حرف جر أنها تعني إرادة الشيء فهي مسألة اجتهادية ليس غير إذ ورد الفعل ( رغب ) متلوّاً بحرف الجر ( في ) وقد دل على ( الطاعة والسؤال عن الشيء ) ، إذ جاء في الحديث : ( إن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت : أتتني امي رغبة في العهد الذي كان بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قريش وهي كافرة ، فسألتني ، فسألتني ، فسألت النبي ( ص ) : أصلها ؟ فقال : نعم ، قال الأزهري : قولها أتتني امي رغبة أي طائعة تسال شيئاً<sup>(٤٨)</sup> .

أما قوله : (( إن الفعل ( رَغِبَ ) وحده من غير حرف الجر دال على الإرادة أصلاً ( . . . ) ) ، فمردود أيضاً لأننا وضحنا أن هذا الفعل عندما ورد في اللسان مجرداً من الحرف دل على ( الحرص على الشيء والطمع فيه ) ، وليس على الإرادة .

وقوله : (( رغب في ) فلا يتجه المعنى إلى اتجاه يخالف دلالة هذا الحرف . . . )) فيمكن أن يقال فيه : إن مجيء ( في ) بعد الفعل ( رغب ) قد اتجه فيه المعنى إلى اتجاه يخالف دلالة هذا الحرف إذ دل عن السؤال عن الشيء ، وهذا ما ذُكِرَ آنفاً .

وخلص د . ضاري<sup>(٤٩)</sup> أن ما جاءت به المعجمات الأصلية التي ذكرت آنفاً يوافق الاستعمال الصحيح ويدعمه الدليل النقلي كما يدعمه الدليل العقلي وجعل منع التعدية المباشرة أمراً يخالف أعلى نصوص العربية واستشهد لذلك بقوله تعالى : ( وترغبون أن تنكحوهن )<sup>(٥٠)</sup> : ( أي تريدون نكاحهن )<sup>(٥١)</sup> ، وجاء في الحديث الشريف : ( وهو أولى بها فيرغب أن ينكحها )<sup>(٥٢)</sup> ، وجاء كذلك : ( إن لا يرغبوا أن يكونوا موالي الأنصار )<sup>(٥٣)</sup> ، ثم أكمل حديثه فقال : ( قد يقول قائل إن الأصل في هذه النصوص أن يكون الفعل متعدياً بالحرف ( في ) ، وإن الحرف محذوف وذلك لدخوله على المصدر المؤول ، ونقول لماذا لا تكون هذه النصوص قد وردت على الأصل ولم يكن فيها حرف محذوف ؟ ما الدليل القاطع على أن هناك حرفاً محذوفاً ؟ )<sup>(٥٤)</sup> .

أما قوله : ( . . . وإن منع التعدية المباشرة يخالف أعلى نصوص العربية . . . ) ، واستشهد بعدها بآي من الذكر الحكيم والحديث النبوي الشريف فمردود بما جاء في معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القران الكريم ، إذ جاء فيه : (( رغب يصل فعل هذا المصدر الى مفعول غير صريح بـ ( في أو عن أو إلى ) ومما جاء معدى فيه بـ ( في ) قوله تعالى : ( وترغبون أن تنكحوهن )<sup>(٥٥)</sup> أي ( وترغبون في نكاحهن لجمالهن أو لأموالهن ) ، ويجوز أن يكون التقدير : ( وترغبون عن نكاحهن لقبههن ))<sup>(٥٦)</sup> .

أما تساؤله الذي قال فيه: ( لماذا لا تكون هذه النصوص قد وردت على الأصل ولم يكن فيها حرف محذوف ؟ ... ) ، فمردود أيضاً لأن كتب التفاسير أغلبها تؤيد وجود هذا الحرف ، وهو أما ( في ) أو ( عن ) ، ودليلنا القاطع ما جاء في بطون هذه الكتب .

وربما يحق لنا أن نسأله: ما دليلك القاطع على عدم وجود حرف محذوف ؟ زيادة على ذلك لو سلمنا بقوله هذا وهو عدم وجود دليل قاطع على الحرف المحذوف ، فهذا يعني أننا ننفي ورود الفعل ( رَغِبَ ) لازماً وتؤيد مجيئه متعدياً أبداً وهذا لا يجوز لأنه ينفي كل ما جاء في معجمات اللغة ، ثم يعود د . ضاري<sup>(٥٧)</sup> فيكرر قوله : (( إن هذه النصوص قد غاب فيها الحرف ( في ) على الرغم مما قرره كثير من النحاة من لزوم ذكر الحرف هنا ، لأن حذفه يوقع في اللبس في مثل هذا الفعل ( رغب ) . فهل أوقع حذفه في اللبس ؟ لا لبس ولا غموض وان المعنى المراد الواضح محدد ، ولعل هذا ما حدا عالماً من علماء<sup>(٥٨)</sup> النحو كبيراً على عدم اشتراط الذكر هنا ، فقال : ( وقد كثر حذفها مع ( أن ) الناصبة للفعل و ( إن ) المشددة الناصبة للاسم نحو : ( أنا راغب في أن ألقاك ، ولو قلت : ( أن ألقاك ) من غير حرف جر جاز ))<sup>(٥٩)</sup> .

لا يمكن الجزم انه لم يحدث لبساً أو غموضاً عند حذف الحرف بعد الفعل ( رغب ) لأننا نجد أن حذفه أحدث لبساً في قوله تعالى : ( وترغبون أن تنكحوهن ) لأنه يحتل أن يكون الحرف ( في ) أو ( عن ) زيادة على أن كتب النحو جميعها تؤيد عدم حذفه مع الفعل ( رَغِبَ ) والدليل على ذلك ما جاء في شرح ابن عقيل : ( فان حصل لبس لم يجز الحذف ، نحو : ( رَغِبْتُ في أن تقوم ) أو ( رَغِبْتُ في انك قائم ) فلا يجوز حذف ( في ) لاحتمال أن يكون المحذوف ( عن ) فيحصل اللبس )<sup>(٦٠)</sup> .

ونخلص مما تقدم أن الفعل ( رَغِبَ ) ورد في بعض معجمات اللغة متعدياً بنفسه وهو أمر لا يمكن نكرانه ، وقد سُجِلَتْ هذه التعدية بناءً على ما جاء فيها ، إذ ربما تكون هذه التعدية لتضمنه معنى (أراده وأحبه) المتعديين بنفسيهما إلى معمولهما، في حين جاء متعدياً بحرف الجر ( في ) لتضمنه معنى ( طمع فيه ) ، لكننا نجد أن هذه مرتبة من الكلام لا ترقى إلى مرتبة التعدية بالحرف لأنها مدعومة بأعلى شواهد العربية وأنقاهها، لذا يكون صواب العبارة الأولى : (وقد تعود المواطن الحضور إلى هذه المرائب ومن ثم الانتقال إلى المنطقة التي يرغب في الذهاب إليها) ، والعبارة الثانية : ( وجواباً عن سؤال في عدم رغبة مجلس الحكم في استقدام قوات دولية لحفظ السلام في العراق ... ) .

### ٣ - عيّر :

وتفشى في لغة الصحافة المعاصرة تعدية الفعل ( عيّر ) بالباء إلى مفعوله الثاني ، إذ جاء في احد المقالات : ( وقد تطلقت منه وحاولت العودة إلى ( حلیم ) وكانت كل محاولاتها ذكرى عند ( حلیم ) وخائبة لأنها عيرته بتربيته (كذا) الريفية ... )<sup>(٦١)</sup> .



الذي وقع في هذه العبارة هو تعديدية الفعل (عَيَّرَ) الى مفعوله الثاني تعديدياً غير مباشرة بواسطة الباء ، وهو أمر شاع على السنة العامة والمتقنين ، وقد جاء في درة الغواص : (( ويقولون : عَيَّرْتَهُ بالكذب والأفصح أن يقال : عَيَّرْتَهُ الكذب بحذف الباء كما قال ابو ذؤيب (٦٢) :

### وعَيَّرَهَا الواهون انبي احبها

#### وتلك شكاة ظاهر هناك عارها

... ولم يسمع في كلام بليغ ولا شعر فصيح تعديدية عَيَّرْتَهُ بالباء ، فأما من روى بيت المقنع :

### يعَيِّرُنِي بِالذِّينِ قَوْمِي وَإِنَّمَا

#### تَدِينُنِي فِي أَشْيَاءِ تَكْسِبُهُمْ حَمْدًا

فهو تحريف من الراوي والرواية الصحيحة ( يعاتبني في الدين قومي ) (٦٣) .  
وعاب د . خليل بنيان (٦٤) على الحريري القصور في سماعه ، والخلل في تتبعه وتقصيه ، مع إقدامه على نفي سماع ذلك في كلام بليغ وشعر فصيح ، إذ استشهد د . خليل بنيان بكلام بليغ لفصحاء العرب .  
اثبت من خلاله مجيء الفعل (عَيَّرَ) متعدياً بالباء ، فقد جاء هذا الفعل معدى بـ (الباء) في قول علي بن ابي طالب (ع) : ( ... فكيف بالعائب الذي عاب احاً وعَيَّرَهُ بيلواه ) ، وفي قول ابي حمزة الخارجي في خطبته المعروفة : ( يا أهل الحجاز أ تعيروني بأصحابي وتزعمون انهم شباب ) ، ثم ختم كلامه بالقول : ( وفي هذا كله رد لقول الحريري : ( ولم يسمع في كلام بليغ وشعر فصيح تعديدية (عَيَّرْتَهُ) بالباء ) (٦٥) ) .

ونقرأ في مختار الصحاح : ( عَيَّرَهُ كَذَا مِنْ (التعيير) أي التوبيخ . والعامة تقول : عَيَّرَهُ بِكَذَا ) (٦٦) ،  
وردد صاحب اللسان أقوال من سبقه ، إذ قال : ( وقد عيره الأمر ، قال النابغة ) (٦٧) :

### وعَيْرْتَنِي بِنُو ذَبِيَانِ خَشِيْتَهُ

#### وهل علي بان أخفالك من عار

وتعاير القوم : عير بعضهم بعضاً ، والعامة تقول : عيره بكذا ) (٦٨) ، وأورد صاحب المصباح المنير تعديدية الفعل (عير) بالباء لكنه اختار تعديته بنفسه ، إذ جاء فيه : ( يتعدى بنفسه وبالباء والأفصح تعديته بنفسه ) (٦٩) ، وحوّز أصحاب الوسيط تعديته بالباء ، إذ جاء فيه : ( عيره : نسبه إلى العار وقبح عليه فعله ، يقال : عيره الجهل والجهل ) (٧٠) .  
ويخطئ كمال إبراهيم (٧١) ، وزهدي جار الله (٧٢) ، والكرياسي (٧٣) ، ود . نعمة العزاوي (٧٤) ،  
والعادي (٧٥) ، والكاتب عبد المجيد الشاوي تعديدية الفعل (عير) بالحرف ، إذ قال : ( فانا لم نزل نعدي الفعل من التعيير بالباء مع انه يتعدى بنفسه ولا يحتاج إلى تعديته بحرف الجر نقول : ( عيرته بالبخل وبالخيانة ، ولا نكاد نقول : عيرته البخل والخيانة ) (٧٦) ، قال الشاعر السموأل (٧٧) :

### تعيرنا انا قليل عدينا

#### فقلنا لها : ان الكراء قليل

وعلقت الباحثة خلود جبار على قول الشاعر بقولها : ( ولو كان الصواب تعديّة هذا الفعل بالباء لقال : تعيرنا باننا قليل عديدا ) (٧٨) .

ويمكن رد قول الباحثة عليها بأنه ورد الفعل ( عيّر ) في الشعر متعدياً بالباء لكنه قليل والأفصح مجيئه متعدياً بنفسه وهذا ما نصت عليه معجمات اللغة، اذ قال الشاعر الجاهلي عدي بن زيد التميمي (٧٩)

### أيما الثامم المعير بالده

#### ر ، أنتك المبرّ الموفور ؟

وقالت ليلى الاخيلية (٨٠):

#### أعيرتني حاةً باقك مثله

#### وأي جواد لا يقال له هلا ؟

وقد اعترض العدناني (٨١) على هذه التخطئة بالاستناد إلى ما جاء في اللسان من أقوال العامة وتصريح المرزوقي في شرح الحماسة بان المختار تعديّة الفعل ( عيّر ) بنفسه وتعديته بالباء جائزة زيادة على قول المصباح الذي جوّز فيه الوجهين، واختار تعديّة الفعل بنفسه .

يتضح مما تقدم اختلاف الرأي في التعديّة المباشرة ، فكمال إبراهيم ، وزهدي جار الله ، والكرباسي ، ود . العزاوي ، والعدالي ، والشاوي خطأوا التعديّة بالحرف ( الباء ) ، وأوجبوا حذفه وتعديّة الفعل إلى مفعوله الثاني بنفسه ، في حين أجازها العدناني ، و د . بنيان بالاستناد إلى ما ورد في معجمات اللغة وقول بعض فصحاء العرب و الشعراء .

والحق أن ما أورده د . بنيان ومن قبله العدناني كافٍ في الدلالة على صحة تعديّة الفعل ( عيّر ) إلى مفعوله الثاني تعديّةً غير مباشرة وحين سجلت المصادر اللغوية تلك التعديّة غير المباشرة صار ذلك زيادةً في التوثيق والاستدلال . فليس هناك داعٍ إلى إنكارها ما دام قد ثبت نقلها وورودها .

#### ع - أهدى :

وشاع على اسلات أقلام الكتاب المعاصرين تعديّة الفعل ( أهدى ) إلى مفعوله الثاني تعديّة مباشرة من غير حرف جر ، إذ جاء في احد المقالات : ( ونحن بدورنا نهدى قراءنا الأعرّاء تلك القصيدة ... ) (٨٢) ، وجاء في المقال نفسه : ( ... فتارة يتهموه (كذا) بانتمائه لحزب (كذا) الدعوة الإسلامي وتارة لمقابلة (كذا) الشهيد الصدر ( قد ) الذي أهداه كفته ) (٨٣) .

الذي وقع في هاتين العبارتين هو تعديّة الفعل ( أهدى ) إلى مفعوله الثاني تعديّة مباشرة ، جاء في إصلاح المنطق : ( أهديت الهدية اهديتها وهي مهداة ... وأهديت الهدى إلى بيت الله ... وهديت العروس إلى زوجها اهديتها هداً فهي مهدية ) (٨٤) ، وورد في اساس البلاغة : ( أهدى له واليه هدية ... وهدى العروس إلى زوجها هداً وأهداها إليه ) (٨٥) ، ونطلع على القاموس المحيط : ( وأهدى الهدية وهداها ... وهداها إلى بعلها وأهداها وهداها ) (٨٦) ، ونجد في الوسيط : ( أهدى الهدية إلى فلان ، وله : بعث بها إكراماً له ، ويقال : أهدى العروس إلى بعلها زفها ) (٨٧) .

وبالاستناد إلى ما ورد في معجمات اللغة ، انقسم اللغويون إزاء هذه المسألة على ثلاثة أقسام : الأول يخطئ تعدياً هذا الفعل تعدياً مباشرة ، ووجب تعديته بالحرف ( إلى أو اللام ) ، وهو ما ذهب إليه إبراهيم المنذر<sup>(٨٨)</sup> ، واحمد ابو الخضر منسي<sup>(٨٩)</sup> ، واسعد داغر<sup>(٩٠)</sup> ، ومحمد العدناني<sup>(٩١)</sup> ، وإبراهيم الوائلي<sup>(٩٢)</sup> ، والباحثة شذا اكرم<sup>(٩٣)</sup> ، إذ لا يقال من وجهة نظر هؤلاء (أهداه) بل (أهدى إليه أو له) ولا يقال : (أهديتي) بل يقال : (أهديت إلى أو لي) .

وقد وضع مصطفى الغلاييني<sup>(٩٤)</sup> ما جاء به اللغويون ، إذ بيّن أن هناك حالتين : الأولى هي من يُهدى إليه الشيء ، والأخرى هي : ما يُهدى من شيء ، فالحالة الأولى وجبت تعدياً الفعل بالحرف ( إلى أو اللام ) إلى من يُهدى إليه الشيء ، فيقال : (أهدى إلى فلان أو أهدى لفلان) ، أما الحالة الثانية فهي التي وجبت فيها التعدياً المباشرة لأننا نريد أن نُعدّي إلى ما يُهدى من شيء ، فيقال : (أهدى الكتاب) ، فإذا اجتمعت الحالتان قيل : (أهدى كتاباً إلى فلان أو له) و ((أهدى إلى أو لـ) فلان كتاباً)) بالتقديم والتأخير .

أما القسم الثاني<sup>(٩٥)</sup> فيجوز قياسية التعدياً المباشرة إلى من يُهدى إليه الشيء بالاستناد إلى ما جاء به الاخفش من جعل حذف حرف الجر قياساً بشرطين، احدهما تعيّن الحرف، والآخر تعيّن موقعه<sup>(٩٦)</sup>... وهذان الشرطان متحققان في قولنا : (أهداني) فالحرف معين وهو ( إلى ) أو ( اللام ) وكذا موقعه وهو الدخول على المفعول وعلى هذا يصح قياساً أن يقال : (أهداني) والأصل فيه (أهدى إلى أو لي) وهو ما ذهب إليه الكرمللي ود. مصطفى جواد .

وربما كان بالإمكان الأخذ بما استند إليه الكرمللي ود. جواد في قياسية التعدياً المباشرة لولا ما ذهب إليه الجمهور من انه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أن) و(أن) بل يقتصر فيه على السماع<sup>(٩٧)</sup> أما القسم الثالث فهو خلاف الأول الذي يتمثل بما جاء به زهدي جار الله<sup>(٩٨)</sup> ، والكرياسي<sup>(٩٩)</sup> ، إذ خطأً التركيب المتفق على سلامته عند جميع اللغويين وجوزاً التركيب الذي دار فيه الخلاف فهما يخطئان من يقول : (أهدى إلى كتاباً) ويتفقان على أن (أهداني كتاباً) هو الصواب ، ولم يقف عند هذا الحد بل عادا إلى ما خطأه وهو : (أهدى إلى كتاباً) وقالوا انه يصح أن يقال : (أهدى إلى كتاب) بالبناء للمجهول .

ويرى د. ضاري<sup>(١٠٠)</sup> أن ما جاء به جار الله ليس إلا محض اضطراب كان يلزم أن يكون في منأى منه ، وإلا فما الفرق بين أن يكون الفعل مبنياً للمجهول فيما نحن بصددده وهو التعدياً واللزوم ؟ كيف يكون خطأً أن يقال : (أهدى إلى) وهو التعدياً بالحرف إلى من يُهدى إليه الشيء ويكون صواباً أن يقال : (أهدى إلى) وهو أيضاً التعدياً بالحرف نفسه إلى من يُهدى إليه الشيء ؟ هل يجوز أن يكون الأمر خطأً وصواباً في وقت واحد ؟

وربما لا نستطيع أن نزيد شيئاً على ما أبداه اللغويون من آراء لكننا نجد أن ما اتفق عليه القسم الأول منهم هو الاصبوب والمتمثل في استعمال الفعل (أهدى) وما يتصل به من الصيغ متعدياً بالحرف إلى

من يُهدى إليه الشيء ، ومتعدياً مباشرة إلى ما يُهدى من شيء ، فذلك هو ما جاءت به معجمات اللغة ، لذا تصاغ العبارة الأولى : ( ونحن نُهدي غالى قرائنا الأجزاء تلك القصيدة ... ) ، والعبارة الثانية : ( فتارة يتهمونه بانتمائه إلى حزب الدعوة الإسلامي وتارة بمقابلة الشهيد الصدر ( قد ) الذي أهدى إليه كفته ... ) .

## ٥ - حَذَرَ :

وذاع في لغة الصحافة المعاصرة تعدية الفعل ( حَذَرَ ) بالحرف ( من ) إلى مفعوله ، إذ جاء في بعض المقالات : ( أطباء يحذرون من (كذا) انتشار مرض التهاب الكبد الفيروسي )<sup>(١٠١)</sup> ، ونجد في مقال آخر : ( البنتاغون تحذر من (كذا) هجمات للقاعدة في السعودية )<sup>(١٠٢)</sup> .

وقع كُتّاب هذه المقالات في وهم لغوي شاع على السنة العامة والمتقنين تمثل في تعدية الفعل ( حَذَرَ ) إلى مفعوله تعدية غير مباشرة بالحرف ( من ) ، جاء في التنزيل العزيز : ( واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك )<sup>(١٠٣)</sup> ، ونقرأ في الصحاح : ( الحَذَرُ والحِذْرُ : التحرز وقد ( حَذَرَهُ ) وبابه ( طَرِبَ ))<sup>(١٠٤)</sup> ، وجاء في اللسان : ( حَذَرَهُ يَحْذَرُهُ حَذَاراً واحتذره ، الأخيرة عن ابن الاعرابي ، ورجل حَذِرٌ وحَذْرٌ وحاذورة وحذريان : متيقظ شديد الحذر والفرع ... وقد حَذَرَهُ الأمر وأنا حذيرك منه أي محذرك منه احذرکه )<sup>(١٠٥)</sup> ، وأجاز صاحب المعجم الافعال المتعدية بحرف تعديته بنفسه وبالحرف اذ جاء فيه : ( حَذَرَهُ وحَذِرَ منه يَحْذَرُ حذراً : بمعنى واحد أي احترز وتيقظ منه ، وتحذّر منه واحتذره : حذره )<sup>(١٠٦)</sup> .

وأيد أصحاب المعجم الوسيط تعديته بنفسه وبالحرف ، اذ جاء فيه : ( حذر حذراً : تيقظ واستعد ، والشيء ومنه : خافه واحترز منه )<sup>(١٠٧)</sup> .

ومما تقدم يتضح أن المعجمات المتقدمة نفت استعمال الفعل ( حَذَرَ ) متلوّاً بحرف الجر ( من ) في حين أجازت المعجمات المتأخرة استعماله متعدياً بنفسه تعدية مباشرة وغير مباشرة ( بالحرف من ) ، وعلى وفق ما جاء في المعجمات المتقدمة خطأ قسم كبير من النقاد اللغويين تعديته بالحرف ( من ) وهو ما ذهب إليه زهدي جار الله<sup>(١٠٨)</sup> ، والكرباسي<sup>(١٠٩)</sup> ، والعاذلي<sup>(١١٠)</sup> ، والباحثة خلود جبار<sup>(١١١)</sup> ، ود. نعمة العزاوي<sup>(١١٢)</sup> الذي قال : ( ومن المفيد أن نذكر هنا أن الفعل ( حَذَرَ ) وما يشتق منه يتعدى إلى المفعول بنفسه ، إذ يقال : ( حذر فلان العدو ) ، ( ويحذر فلان المرض ) ، ( واحذر يا فلان الكذب ) ، قال تعالى : ( ويحذركم الله نفسه )<sup>(١١٣)</sup> ، وقال تعالى : ( هم العدو فاحذرهم )<sup>(١١٤)</sup> ) وجوّز العدناني<sup>(١١٥)</sup> كلتا الحالتين أي تعدية ( حَذَرَ ) مباشرة إلى مفعوله أي ( أن يليه مفعوله من غير أن يكون مسبوqاً بحرف الجر ( من ) ، والأخرى خلافها ( أن يسبق مفعوله بحرف الجر ( من ) ) .

وربما لا يمكن الاطمئنان إلى ما جوّزه المحوزون لان أيديهم لا تمتلك أي شاهد من نصوص العربية في عصور الفصاحة والاحتجاج اللغوي يؤيدهم في تلك التعدية ( بالحرف ( من ) لاسيما إشارتهم إلى

مجيء الفعل ( حَذَرَ ) مضارعاً وأمرأً تسع مرات في القرآن الكريم يليه مفعوله من غير أن يكون مسبوقاً بحرف الجر ( من ) (١١٦) .

والحق ان البحث سجل إجازة تعدية الفعل بالحرف ( من ) بالاستناد إلى ما جاء في المعجمات المتأخرة ، وذلك نحو ( معجم الأفعال التي تتعدى بحرف ومعجم الوسيط ) لكنه وجد أن هذه مرتبة من الكلام لا ترقى إلى مرتبة التعدية المباشرة تلك المدعومة بأعلى شواهد العربية ... فلنعتدها كما اعتمدها الفصحاء والبلغاء في عصور الاحتجاج وهم مستغنون بها عن غيرها ، وهذا معناه أن صواب العبارة الأولى يكون : ( أطباء يحذرون انتشار مرض التهاب الكبد ... ) ، والعبارة الثانية : ( البتاغون يحذر هجمات للقاعدة... ) .

## ٦ - خَشِيَ :

وذاع على السنة المثقفين والكتاب المعاصرين تعدية الفعل ( خَشِيَ ) إلى مفعوله بالحرف ( من ) ، إذ جاء في بعض المقالات : ( وهذه المرة الأولى التي تطالب فيها القوات متعددة الجنسية بحسب إفادة السكان الذين باتوا يخشون من (كذا) أن تقوم تلك القوات بعملية عسكرية واسعة ) (١١٧) ، ونقرأ في مقال آخر : ( يخشى التحالف الوطني الديمقراطي من (كذا) أن الانتخابات المقبلة ستكون عرضة لتدخلات بعض الأطراف ) (١١٨) ، ونطلع على مقال غيرها : ( وتخشى من (كذا) أن دولاً مثل فرنسا وروسيا قد تستغل الجدل الدائر حول قرار جديد في تحقيق مكاسب خاصة ) (١١٩) .

الذي نلاحظه في هذه المقالات هو مجيء الفعل ( خَشِيَ ) متلوّاً بحرف الجر ( من ) ، وقد ورد في كتاب الله العزيز : ( وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه ) (١٢٠) ، وجاء في مقاييس اللغة : ( خَشِيَ : الخاء والشين والحرف المعتل يدل على خوف وذعر ، ثم يحمل عليه المجاز . فالخشية الخوف ، ورجل خشيان ، وخاشائي فلان فخشيته أي كنت أشدّ خشية منه ) (١٢١) ، وورد في كتاب الأفعال لابن القطاع ( ت ٥١٥ هـ ) : ( وخَشِيَ الله خَشِيَةً : اتقاه ، والشيء : خافه ، وخشيت الرجل خشياً : صرت أخاف منه ) (١٢٢) ، وأجاز صاحب الاساس تعدية الفعل ( خَشِيَ ) بنفسه وبالحرف ( من ) ، إذ جاء فيه : ( خَشِيَ الله وخَشِيَ منه ) (١٢٣) ، ونطلع على اللسان : ( خَشِيَهُ يخشاه خشياً وخشيَةً وخشاهً ومخشاهً ومخشيَةً وخشياناً وتخشاه كلاهما خافه ) (١٢٤) ، ونقرأ في القاموس المحيط : ( خشيه كرضيه خَشِيّاً ويكسر وخشيَةً وخشاهً ومخشاهً ومخشيَةً وخشياناً وتخشاه : خافه ) (١٢٥) ، وأجاز أصحاب المعجم الوسيط تعديته بنفسه وبالحرف ( من ) ، إذ جاء فيه : ( خَشِيَ خَشِيَةً : خاف ، وفلاناً ومنه خشياً وخشيَةً وخشاه : خافه ) (١٢٦) .

وخطأ معظم اللغويين (١٢٧) من يقول : ( خَشِيَ من ) ، وقالوا إن الصواب : ( خَشِيَهُ ) ، إذ استندوا في تخطئتهم هذه إلى قوله تعالى في سورة الأحزاب ( ٣٧ ) زيادة على وروده متعدياً متعدياً مباشراً في القرآن الكريم ( ٣٤ ) مرة .

أما المجوزون<sup>(١٢٨)</sup> فقد استندوا في تجويزهم هذا إلى ما ورد في اساس البلاغة من تعديّة مباشرة وتعديّة بالحرف وتلاّه المعجم الوسيط .

إن إجازة بعض المعجمات ( خَشِيّ منه ) ، ( وَخَشِيَّةُ ) واستناد بعض اللغويين إلى ما جاء فيها من تجويز ليس ذلك بشيء إزاء لغة التنزيل العزيز وما أجمعت عليه معجمات اللغة معظمها ، لذا يكون صواب العبارة الأولى : ( ... السكان الذين باتوا يخشون أن تقوم تلك القوات بعملية عسكرية واسعة ) ، والعبارة الثانية : ( يخشى التحالف الوطني الديمقراطي ان الانتخابات القابلة ... ) ، والعبارة الثالثة : ( وتخشى أن دولاً مثل فرنسا وروسيا قد تستغل الجدل ... ) .

## ٧ - بَصَّرَ :

وانتشر في لغة الصحافة المعاصرة تعديّة الفعل ( بَصَّرَ ) إلى مفعوله الثاني بالباء ، إذ جاء في احد المقالات : ( ترصد الإدارة الأمريكية ١٠ مليون دولار ثمناً لكل من يبصرها بمعلومات تقود لاعتقاله (كذا) أو اغتياله )<sup>(١٢٩)</sup> ، ونقرأ في المقال عينه : ( وتقدم المليون دولار لكل من يبصرها بمعلومات تقود للقبض (كذا) على كل من ... )<sup>(١٣٠)</sup> .

من هاتين العبارتين نكتشف أن الكتاب المعاصرين يعدون الفعل ( بَصَّرَ ) إلى مفعوله الثاني تعديّة غير مباشرة بوساطة الباء ، وقد جاء في معجم مقاييس اللغة : ( بصر : الباء والصاد والراء أصلان : احدهما العلم بالشيء يقال : هو بصير به . ومن هذه البصيرة ... ويقال : بَصُرْتُ بالشيء اذا صرت به بصيراً عالماً ، وأبصرته إذا رأيته )<sup>(١٣١)</sup> ، وأجاز صاحب الاساس تعديّة الفعل ( بَصَّرَ ) بالتضعيف إلى مفعوله الثاني بالحرف تارة ومن غير الحرف تارة أخرى ، إذ جاء فيه : ( بصّره كذا وبصّره به : إذا علمته إياه )<sup>(١٣٢)</sup> ، في حين أجاز صاحب اللسان تعديّة الفعل ( بَصَّرَ ) إلى مفعوله الثاني مباشرة إذ جاء فيه : ( وبصره الأمر تبصيراً وتبصرةً : فهمه إياه )<sup>(١٣٣)</sup> ، وتبعه في هذا القول صاحب القاموس المحيط : ( وبصّره تبصيراً : عرفه وأوضّحه )<sup>(١٣٤)</sup> ، وأيدهم الفيومي في مصباحه المنير الذي جاء فيه : ( ويتعدى الفعل ( بَصَّرَ ) بالتضعيف إلى ثانٍ فيقال : بصّرت به تبصيراً )<sup>(١٣٥)</sup> ، وأجاز أصحاب المعجم الوسيط الفعلين كليهما : ( بصّره الشيء ) و ( بصّره به ) ، إذ جاء فيه : ( بصّر فلاناً الأمر وبه تبصيراً وتبصرةً : علمه إياه ، ووضّحه له )<sup>(١٣٦)</sup> .

وقد خطأ زهدي جار الله تعديّة الفعل ( بَصَّرَ ) بالتضعيف إلى مفعوله الثاني بالباء ، إذ جاء في قائمة الاخطاء اللغوية الشائعة من كتابه قولهم : ( بصره بالحقيقة : عرفه إياها ) والصواب لديه : ( بصّره الحقيقة )<sup>(١٣٧)</sup> .

وقد اعترض العدناني على هذه التخطئة ، إذ قال : ( ويخطئون من يقول : بصره بالشيء ، ويقولون إن الصواب هو بصّره الشيء )<sup>(١٣٨)</sup> ، وقد نقل تجويز بعض معجمات اللغة ( اساس البلاغة ، ومد القاموس ، والوسيط ) تعديته بالحرف زيادة على ما جاء في المصباح المنير من تعديّة مباشرة إلى مفعوله

الثاني ، وهو يرى أن تعديية الفعل ( بَصَّر ) المضعف بالباء إلى مفعوله الثاني ليست تعديية خطأ بل صحيحة منقولة عن مصادر لغوية موثوق بها (١٣٩) .

ومما تقدم يتضح أن اختلاف الرأي قائم على تعديية ( بَصَّر ) إلى مفعوله الثاني بوساطة الباء ، فقسم يجوز هذه التعديية ، والآخر يخطئها ، لذا نجد أن الحاجة قائمة إلى ما يوثق هذه التعديية بالحرف من داخل عصور الفصاحة ، فالسماح المحقق الفصيح يحسم الخلاف ويقطع الشك باليقين ، ولم نقف على ذلك النص المطلوب لذا لا يمكن إنكار التعديية بالحرف التي سجلتها مصادر لغوية معتمدة ( أساس البلاغة ، ومد القاموس ، والوسيط ) لكن ما نريد الوصول إليه أن هذه التعديية قليلة أو نادرة وإن القرآن الكريم وما مسطور من شواهد الحديث الشريف في أوثق مظانه وأشهرها لم يستعملا تلك التعديية بالحرف ، والذي يطمئن إليه البحث أن ذلك حدا ( زهدي جار الله ) على إنكار تلك التعديية ، لذا نجد أن استعمال الوجه الأشهر مغن عن تعديية الفعل ( بَصَّر ) بالحرف ، والأجود أن يقال في العبارة الأولى : ( ... ثمناً لكل من يبصرها معلومات تقود إلى اغتياله أو اغتياله ) ، والعبارة الثانية : ( ... لكل من يبصرها معلومات تقود إلى القبض على ... ) .

## ٨ - احتاج :

وشاع على اسلات أقلام المثقفين والكتاب المعاصرين تعديية الفعل ( احتاج ) إلى مفعوله من غير حرف الجر ( إلى ) ، إذ جاء في احد المقالات : ( فلم يتركوا ابسط الأمور التي تحتاجها (كذا) المستشفيات ) (١٤٠) ، وجاء في مقال غيره : ( انها تحتاج برنامجها النووي (كذا) لإنتاج الطاقة الكهربائية فقط ) (١٤١) ، ونقرأ في مقال آخر : ( وأكد بان (كذا) الانتخابات هي أمر تحتاجه (كذا) البلاد بدون (كذا) شك للتعبير عن إرادة الشعب ) (١٤٢) .

وقع في هذه العبارات الثلاث وهم لغوي شاع في كتابات المحدثين تمثل في تعديية الفعل ( احتاج ) تعديية مباشرة ، جاء في أساس البلاغة : ( وهذه حاجتي أي ما احتاج إليه واطلبه ) (١٤٣) ، ونجد في اللسان : ( وُحِّجْتُ إليك أحوج حوجاً وُحِّجْتُ الأخيرة عن اللحياني ... ) (١٤٤) ، ونقرأ في القاموس المحيط : ( احتاج إليه : انعاج ) (١٤٥) ، ونطلع على المعجم الوسيط : ( حاج حوجاً : افتقر ، ويقال : حاج إليه ... احتاج : حاج ، ويقال : احتاج إليه ، و - إليه : مال وانعطف ) (١٤٦) .

ومما تقدم يتبين أن معجمات اللغة جميعها ترفض التعديية المباشرة للفعل ( احتاج ) مما حدا للغويين على تخطيط تعديية الفعل ( احتاج ) بنفسه ، إذ خطأها ابراهيم المنذر (١٤٧) ، وزهدي جار الله (١٤٨) ، والعدناني (١٤٩) ، ود. العزاوي (١٥٠) ، واسعد داغر (١٥١) ، ويوسف نمر ذياب (١٥٢) .

وقد عقب محمد علي النجار على قول بعضهم : ( احتاج محمد كتاباً ) أي بتعدييته المباشرة إلى المفعول به ، إذ قال : ( يشيع هذا الاستعمال ولا يرى مستعملوه ضيقاً ولا حرجاً ولا يخالج بعضهم شك في صحته في العربية وهو بجانب لما درج عليه الاستعمال العربي منابذ له . فقد جرى العرب على أن يعدي ما صيغ من الحاجة بالحرف فيقال : ( احتاج محمد إلى كتاب ) و ( بي حاجة إلى كتاب ) (١٥٣) ، ثم

استشهد لأحد شعراء الدولة الأيوبية المتمثل بابن عنين (ت ٦٣٠ هـ) الذي لا يصل شعره إلى عصور الفصاحة مبيناً من خلاله تعديته بنفسه إلى مفعوله ، وقد أشار النجار إلى قدم هذا الاستعمال (( التعدية المباشرة للفعل ( احتاج )) ، إذ قال : ( وهذا الخطأ قدم ) ثم ختم النجار قوله : ( وبعد ، فقد يذهب ذاهب إلى التضمين في هذه المادة . وحديثي عن المنهج العربي ، وللتضمين بحث آخر ) (١٥٤)

وقد استوقف كلام النجار د . ضاري إذ ناشده التحديد في الرأي العلمي ، فالنحار لم يبين موقفه من التضمين ، مما أوقع د . ضاري في حيرة ودفع به إلى السؤال ، إذ قال : ( هل أصاب الذاهب إلى التضمين في هذه المادة أو اخطأ ؟ ان النجار لم يقل بان تعدية الفعل ( احتاج ) تعدية مباشرة سلوك لغوي سليم في هدي التضمين ، ولم يقل بان ذلك سلوك لغوي لا تقره أصول الأخذ الصحيح بفكرة التضمين ... بل اكتفى بالقول : ( وللتضمين بحث آخر ) (١٥٥) .

وربما لا يمكن الموافقة على رأي النجار في مسألة التضمين لإجازة التعدية المباشرة أو رفضها ما لم تجز المعجمات واللغويون ذلك زيادة على أن مسألة التضمين مسألة خلافية قديمة ولم يستقر العلماء على القول بقياسيته وان غاية ما قيل في هذا الموضوع ، قرار لمجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي حدد من خلاله قياسية التضمين على وفق شروط ثلاثة : أولها تحقيق المناسبة بين الفعلين ، وثانيها وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر وتؤمن معها اللبس ، وثالثها ملائمة التضمين للذوق العربي ، ثم ختم المجمع قراره بعدم اللجوء إلى التضمين إلا لغرض بلاغي (١٥٦) .

ومما تقدم نكتشف أن القرار مقيد وليس مطلقاً وهو مخصوص بالغرض البلاغي لا بالكلام العام ، ومع ذلك نجد أن هناك من يرى أن قرار المجمع لم يحسم هذا الأمر ، ومنهم عباس حسن الذي قال : ( مازالت أدلة التضمين واهية . ولم أجد في الآراء السالفة كلها ولا في أمهات المراجع التي صادفتها ما يزيل الضعف ، والرأي الأقوى في جانب الذين يمنعونهم ممن عرضنا اسماءهم فيما سبق أو لم نعرض (١٥٧) .

الذي يمكن الوصول إليه أن التضمين ليس باباً مطرداً من أبواب القياس وان من أجازته من المحدثين كانت إجازته تلك قائمة على أساس الاستعمال الخاص المقيد الذي يُلجأ إليه في الغرض البلاغي فحسب ، لذا لا نجد مسوغاً لتعدية الفعل ( احتاج ) تعدية مباشرة وقد ثبت لزومه في معجمات اللغة وعند الفصحاء .

وقد عرض د . مصطفى جواد لمسألة تعدية الفعل ( احتاج ) تعدية مباشرة ، إذ عقب على جملة ( يحتاجها المعلم ) بقوله : ( والفصيح : يحتاج إليها ) (١٥٨) ولم يخطئ الفعل المتعدي بنفسه تعدية مباشرة ( يحتاجها ) ثم ذكر ورود هذا الفعل في الشعر مستشهداً بشعر ( ابن عنين ) .

لقد عُرفَ عن د . مصطفى جواد احتجاجه بكلام المولدين شعراً ونثراً إذ لا يقتصر في توثيقه اللغوي على تحديد أزمنة الفصاحة وأمكنتها كما فعل اللغويون القدماء مما دفع بعض اللغويين (١٥٩) إلى الاعتقاد



بان د . جواد لا ينظر إلى التعديّة المباشرة على أنّها خطأ واجب التصحيح وجعلوا ذلك مسوغاً حده على عدم إدخال هذه التعديّة ( احتاجه ) في كتابه المعروف ( قل ولا تقل ) .

إن مسألة عدم تحطئة د . جواد للتعديّة المباشرة لا يمكن الجزم بها ، فهو لم يتطرق إلى المسألة بشكل تفصيلي زيادة على عدم معالجته إيها ، أما عدم إدخاله هذه التعديّة المباشرة ( احتاجه ) في كتابه المعروف فهذا لا يعني موافقته على استعمالها بدليل قوله : ( الفصيح : يحتاج إليها ) .

ومما تقدم يتبين أن مسألة القبول بتعديّة الفعل ( احتاج ) تعديّة مباشرة تحتاج إلى ما يوثقها من داخل عصور الفصاحة ، وقد توصل د . ضاري<sup>(١٦٠)</sup> غالى ذلك الشاهد آذ استشهد بحديث نبوي شريف جاء فيه : ( وان والدي يحتاج مالي )<sup>(١٦١)</sup> ثم استشهد بحديث آخر جاء فيه المفعول مصدرأ مؤولاً من غير إدخال حرف الجر ( إلى ) : ( إذا كان محتاجاً أن يأكل منه )<sup>(١٦٢)</sup> ، وقد عقب د . ضاري عليه بقوله : ( وهو يحتمل التعديّة المباشرة من دون تقدير حذف حرف الجر )<sup>(١٦٣)</sup>

وبالاستناد إلى ما جاء في الحديثين النبويين الشريفين نجده ما عاد يخطئ<sup>(١٦٤)</sup> استعمال الفعل ( احتاج ) متعدياً إلى مفعوله تعديّة مباشرة ، فهو لديه استعمال فصيح مدعوم بنص الحديث الشريف .

والحق ان هذا البحث سجل إجازة هذه التعديّة المباشرة بناءً على ما جاء في الحديثين الشريفين ، لكنه رأى أن هذه مرتبة لا ترقى إلى مرتبة التعديّة بالحرف فهي في كل الأحوال أفصح وأصفى ، فلتعتمد كما اعتمد عليها الفصحاء والبلغاء في عصور الاحتجاج اللغوي ، وهم مستغنون بها عن غيرها ، لذا الأفصح أن يقال في العبارة الأولى : ( فلم يتركوا أسهل الأمور التي تحتاج إليها المستشفيات ) ، والعبارة الثانية : ( إنها تحتاج إلى برنامجها النووي ... ) ، والعبارة الثالثة : ( وأكد أن الانتخابات هي أمر تحتاج إليه البلاد من غير شك ... ) .

## ٩ - ضغط :

وتفشى على السنة المثقفين وفي كتابات المعاصرين تعديّة الفعل ( ضغط ) إلى مفعوله تعديّة غير مباشرة بوساطة الحرف ( على ) ، إذ جاء في إحدى المقالات : ( ألم تضغط (كذا) عليك الشركة في اختيار الأغنيات واسماء مؤلفيها وملحنيها )<sup>(١٦٥)</sup> ، ونطلع على مقال آخر : ( غادر سعدون جابر العراق بعد أن ضغط عليه (كذا) النظام البائد وبعد سقوطه لم يستطع العودة إلى البلد )<sup>(١٦٦)</sup> .

استعمل كاتبها هاتين المقالتين الفعل ( ضغط ) متعدياً إلى مفعوله بـ ( على ) وهو استعمال شائع شاع على السنة العامة والمثقفين ، وقد جاء في الصحاح : ( ضغطه : زَمَمَهُ إلى الحائط ونحوه وبابه قطع ومنه ( ضَعَطَ ) القبر بالفتح )<sup>(١٦٧)</sup> ، وورد في معجم مقاييس اللغة : ( ضَعَطَ : الضاد والغين والطاء أصل صحيح واحد يدل على مزاحمة بشدة ، يقال : ضغطه إذا زحمه إلى الحائط ... ويقال : أرسلته ضاغطاً على فلان ، وهو شبه الرقيب يمنعه من الظلم )<sup>(١٦٨)</sup> ، ونجد في كتاب الأفعال لابن القطاع (ت ٥١٥ هـ ) : ( وضغط الشيء ضغطاً : عصره )<sup>(١٦٩)</sup> ، ووارد صاحب الاساس التعديّة غير المباشرة للفعل ( ضغط ) ، إذ قال : ( ضغط الشيء : عصره وضيق عليه ، وأعوذ بالله من ضغطة القبر ، وضغط إلى

الحائط وغيره فانضغط ، وضاعطته في الزحام وتضاعطوا ... وأرسلته ضاعطاً على فلان : مهيمناً عليه يتتبع ما يأتي به<sup>(١٧٠)</sup> ، ونقرأ في اللسان : ( الضغط والضغط : عصر الشيء إلى الشيء ، ضغطه يضغطه ضغطاً : زحمه إلى الحائط ونحوه ، ومنه ضَعَطَ القبر ، وفي الحديث : ( لتضغطن على باب الجنة )<sup>(١٧١)</sup> ، أي تزحمون . يقال : ضغطه إذا عصره وضيق عليه وقهره ... وضغط عليه واضتغط : تشدّد عليه في غم أو نحوه )<sup>(١٧٢)</sup> ، ولم يات صاحب القاموس المحيط بجديد بشأن الفعل ( ضغط ) ، إذ نقل تعديته بنفسه من المعجمات السابقة ولم يستشهد بتعديته بالحرف ، إذ جاء فيه : ( ضغطه : عصره وزحمه وغمزه إلى شيء ومنه ضغطة القبر )<sup>(١٧٣)</sup> ، ونقل أصحاب المعجم الوسيط تعديّة الفعل ( ضغط ) بنفسه وبالحرف مع اختلاف المعنى في الاستعمالين ، إذ جاء فيه : ( ضغطه ضغطاً : غمزه إلى شيء كحائط أو غيره ، والكلام : بالغ في إيجازه ، وعليه في غم أو نحوه : تشدّد وضيق و - قهره أو أكرهه )<sup>(١٧٤)</sup> .

ومما تقدم يتبين أن معجمات اللغة كلها تورد الفعل ( ضغط ) متعدياً بنفسه زيادة على أن بعضها يستشهد به متعدياً بحرف الجر ( على ) ، وبإزاء ما ورد في معجمات اللغة انقسم اللغويون على قسمين : الأول يؤيد تعديّة الفعل ( ضغط ) بنفسه فحسب ويخطئ تعديته بالحرف ، والآخر يؤيد كلتا الحالتين ( التعديّة المباشرة وغير المباشرة ) ، إذ يخطئ اسعد داغر أن يقال : ( ضغط عليه ) وأوجب حذف الحرف على وتعديته بنفسه ليقل : ( ضغطه ) ، إذ جاء في كتابه : ( ويقولون : ضغط عليه أي عصره وزحمه فيعدونه ب (على) فيقيسونه على شدّ من قولهم شدّ على العدو أي حمل أو على شدّ من قولهم : شدّد عليه في الأمر أي ضيق ، والصواب أن يتعدى بنفسه فيقال : ضغطه )<sup>(١٧٥)</sup> ، وكذلك فعل زهدي جار الله<sup>(١٧٦)</sup> ، وكمال إبراهيم<sup>(١٧٧)</sup> ، ومحمد الكرياسي<sup>(١٧٨)</sup>

وقد اعترض الغلاييني في كتابه نظرات في اللغة والأدب على هذه التخطئة ، وقال : ( أما تعديته ب (على) وهو بمعنى شدّد وضيق وتشدّد نحو (ضغط عليه) فمنصوص عليها )<sup>(١٧٩)</sup> ، وقد استشهد على هذه التعديّة بما جاء في اللسان<sup>(١٨٠)</sup> ومستدرك التاج<sup>(١٨١)</sup> ، وخلص الغلاييني بالقول أن : ( ( العرب ان أشربت فعلاً معنى فعل آخر عدوه تعديته ولما اشربوا ( ضغط ) معنى التشدّد والاشتداد والتضييق عدوه ب ( على ) كتعديّة ضيق واشتدّ وتشدّد بها ، ولا ريب أن قول الكتّاب : ( عند الضغط عليه ) هو من هذا الباب حتى انه ليجوز لهم ذلك وان لم يكن هناك نص لغوي على جواز هذه التعديّة لسبب الاشراب والتضمين في ( ضغط )<sup>(١٨٢)</sup> ، وكذلك فعل العدناني<sup>(١٨٣)</sup> ود . اميل يعقوب<sup>(١٨٤)</sup> إذ رأوا أن التعديّة بالحرف ( على ) صحيحة منقولة عن المصادر المعتمدة ، وقالوا : إن اللسان والتاج سجلا التعديّة بالحرف ، وان اساس البلاغة - من قبل - قد سجلها أيضاً ، ففيه : ( ضغط الشيء : عصره وضيق عليه ، وأرسلته ضاعطاً على فلان مهيمناً عليه )<sup>(١٨٥)</sup> .

يتضح مما تقدم اختلاف الرأي في التعديّة غير المباشرة للفعل ( ضغط ) ، فاسعد داغر ، وزهدي جار الله ، وكمال إبراهيم ، ومحمد الكرياسي خطأوا تلك التعديّة وأوجبوا حذف الحرف ( على ) وتعديته

تعديية مباشرة إلى مفعوله في حين أجازها الغلاييني ، والعدناني ، و د . اميل اعتماداً على ما جاء في الاساس واللسان والتاج ... هذا غالى أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد ثبت هذه التعديية غير المباشرة بالحرف ( على ) في معجمه الوسيط .

والحق أن ما أورده الغلاييني والعدناني ود . اميل كافٍ في الدلالة على صحة تعديية الفعل ( ضغط ) ، وحين سجلت المصادر اللغوية ( الاساس ، واللسان ، والتاج ) تلك التعديية غير المباشرة ( ضغط على ) صار ذلك زيادة في التوثيق والاستدلال ، فليس هناك داعٍ إلى إنكارها مادام قد ثبت نقلها وورودها ، ولهذا سجل المعجم الوسيط الوجهين زيادة على وجود ما يوثق التعديية غير المباشرة من داخل عصور الفصاحة ، فالسماع المحقق الفصيح يحسم الخلاف ويقطع بالرأي ، وقد عثر من خلال هذا البحث على الشاهد اللغوي المتمثل في الحديث الشريف الذي جاء فيه تعديية الفعل ( ضغط ) تعديية غير مباشرة ، وعليه ما عاد صحيحاً تخطئة استعمال الفعل ( ضغط ) متعدياً بالحرف ( على ) ، فهو استعمال فصيح مدعوم بنص الحديث الشريف زيادة على نصوص وردت في معجمات اللغة الموثوق بها .

## ١٠ - فتش :

وتفشى في لغة الصحافة المعاصرة تعديية الفعل ( فتش ) إلى مفعوله بوساطة الحرف ( على ) ، إذ جاء في بعض المقالات : ( لو فتشت على ( كذا ) عقل العالم لوجدته صورة من الفكر والوجود المثقل ... ) (١٨٦) ، ونطلع على مقال آخر : ( ... وليلى تمتلك بيتاً صغيراً في الغردقة تجتمع فيه مع ( كذا ) بنات أختها فإذا فتشت عليهن ( كذا ) وجدتهن في المطبخ يخترعن أكالات غريبة ) (١٨٧) .

وقع كاتبها هاتين العبارتين في وهم لغوي شاع على السنة العامة والمتقنين تمثل في تعديية الفعل ( فتش ) الذي يعني : ( سأل ، وبحث ، واستقصى في الطلب ) تعديية غير مباشرة بالحرف ( على ) ، إذ جاء في الصحاح : ( فتش الشيء فتشاً وفتشه تفتيشاً مثله ) (١٨٨) ، وورد في مقاييس اللغة : ( الفاء والتاء والشين كلمة واحدة تدل على بحث عن شيء تقول : فتنشُ فتشاً وفتشت تفتيشاً ) (١٨٩) ، ونقرأ في اللسان : ( الفتنش والتفتيش : الطلب والبحث ، وفتنشُ الشيء فتشاً وفتشته تفتيشاً مثله . قال شمر : فتشت شعر ذي الرمة اطلب فيه بيتاً ) (١٩٠) ، ونجد في الوسيط : ( فتش عن الشيء فتشاً : سأل عنه واستقصاه ، ويقال : فتش الشيء ، وفتش الشيء وعنه فتشه ، والأمور والأعمال : فحصها ليعرف مدى ما اتبع في إنجازها من دقة واهتمام ) (١٩١) .

ومما تقدم يتضح أن معجمات اللغة تورده الفعل ( فتش وفتش ) بالتضعيف ومن دون التضعيف متعدياً بنفسه تعديية مباشرة إلى مفعوله خلا المعجم الوسيط الذي أورده متعدياً تعديية مباشرة تارة وبالحرف ( عن ) تارة أخرى ، وبالإستناد إلى ما جاء في معجمات اللغة المتقدمة والمتأخرة خطأ اسعد داغر تعدييته بالحرف ( على ) ، إذ قال : ( ( ويقولون : ذهب يفتش عليه ) ... وأما الفعل الثاني (١٩٢) فيعدى بنفسه إن أريد استعماله بمعنى تصفح نحو : فتشت الكتب . ويعدى بـ ( عن ) إذا كان بمعنى : سأل

واستقصى في الطلب نحو : فتشت عنه ))<sup>(١٩٣)</sup> ، وكذلك فعل ابراهيم اليازجي إذ رفض تعديته بالحرف ( على ) ، لذا نجدده يخطئ أن يقال : (فتش على الشيء) وأوجب استبداله بالحرف ( عن ) أسوة في تعديّة الفعلين ( بحث وفحص ) بهذا الحرف ، إذ قال : (( ويقولون : فتش على الشيء ) فيعدونه بـ ( على ) ، والصواب تعديته بـ ( عن ) مثل ( بحث وفحص ) ))<sup>(١٩٤)</sup> ، وتبعهما في هذه التخطئة زهدي جار الله<sup>(١٩٥)</sup> ، ومحمد الكرباسي<sup>(١٩٦)</sup> .

وقد اعترض العدناني على هذه التخطئة إذ نسب تعديّة الفعل بالحرف ( على ) إلى المعجم الوسيط ، فقال : (( ويخطئون من يقول : فتشت عليه ، ويقولون إن الصواب هو : فتشته وفتشته : أي طلبته في بحث ... ولكن المعجم الوسيط قال : فتش الشيء وعنه : فتشهُ ، وفتش على فلان<sup>(١٩٧)</sup> : فحص عمله ( مولدة ) ))<sup>(١٩٨)</sup> .

والملاحظ مما تقدم اختلاف وجهات نظر اللغويين في التعديّة غير المباشرة ولاسيما بالحرف ( على ) ، فاسعد داغر ، واليازجي ، وجار الله ، والكرباسي خطأوا تلك التعديّة وأوجبوا تعديّة الفعل بنفسه أو بالحرف ( عن ) في حين أجازها العدناني بالاستناد إلى ما زعم وروده في المعجم الوسيط ، والذي وجدناه أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد ثبت التعديّة المباشرة وبالحرف ( عن ) في ذلك المعجم ، وقد تطرقنا إلى ذكره آنفاً ، فالأصل في هذه المادة ( ف ت ش ) وهي مجردة عن أي حرف جر ، أنها تعني ( الطلب والبحث عن الشيء ) ... وعلى هذا الأساس يمكن تفسير غياب الحرف ( عن ) - فيما نقلته المعجمات المتقدمة ( كالصحاح والمقاييس واللسان ) وغيرها - بان الفعل (فتش) وحده دال على الطلب والبحث عن الشيء ، فإذا جاء الحرف ( عن أو على ) قيّد هذا الفعل بقيّد ووجه دلالاته الوجهة التي تناسب ذلك الحرف ، فالحرف ( على ) يدل على الاستعلاء<sup>(١٩٩)</sup> حقيقياً كان أو مجازياً ، ولفظها يدل على ذلك فهي من العلو ، إذ جاء في المقتضب : (( على تكون حرف خفض على حد قولك : ( على زيد درهم ) ، وتكون فعلاً نحو : ( علا زيد الدابة ) و ( على زيد ثوب ) و ( علا زيدا ثوب ) والمعنى قريب ))<sup>(٢٠٠)</sup> ، فمن الاستعلاء الحقيقي قولك : (( هو على الجبل ) و ( حمله على ظهره ) ، ومن الاستعلاء المجازي قولهم : ( عليه دين ) كأن الدين علاه وركبه ، ولذا تقول العرب : (( ركبتني ديون ) كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو ظهره ، ومنه : ( عليّ قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه ))<sup>(٢٠١)</sup> ، وتقول : ( هو عليهم أمير ) لاستعلائه عليهم من جهة الأمر فان أمره أعلى وأنفذ<sup>(٢٠٢)</sup> .

أما الحرف ( عن ) فيفيد المجاوزة ومعنى المجاوزة الابتعاد ، تقول : ( انصرف عنه ) أي اتركه بخلاف انصرف إليه ، فان معناه : ذهب إليه ، و ( وضعه عنه ) بمعنى رفعه عنه بعد أن كان عليه ، قال تعالى : ( ويضع عنهم أصرهم والأغلال التي كانت عليهم ))<sup>(٢٠٣)</sup> بخلاف وضعه عليه ، وتقول : ( جلس عن يمينه ) بمعنى مبتعداً عن بدنه من جهة اليمين أي لم يلتصق ببدنه ، جاء في الكتاب : ( وتقول جلس عن يمينه فجعله متراخياً عن بدنه وجعله في المكان الذي يجال يمينه ))<sup>(٢٠٤)</sup> ، ويحتمل قولنا : ( جلس

عن يمينه) معنى آخر ، فقد تقول : (جلس يمينه) و (جلس عن يمينه) ، فقولنا : (جلس يمينه) بمعنى جلس في جهة اليمين ، وأما (جلس عن يمينه) فيحتمل أن يكون جلس مبتعداً عنه من جهة اليمين .

ونخلص مما تقدم أن هناك اختلافاً في استعمال (فتش على وفتش عن وفتشه) ، فمعنى الأولى : (فتش على) كأن التفتيش علاه وركبه أي كأنه يحمل ثقل التفتيش على عنقه أو ظهره وهو بذلك يبتعد عما ذكره العدناني في معجمه (فحص العمل) ، أما قولنا : (فتش عن) فهي تعني انصرف عن البحث عنه أي تركه ، أما قولنا : (فتشه) فتعني الطلب والبحث .

إن ما ورد في معجمات اللغة المتقدمة من استعمال للفعل (فتش) يثبت من خلاله غياب الحرف (عن وعلى) على الرغم مما قرره كثير من النقاد اللغويين والمعجم الوسيط من ضرورة إثبات الحرف (عن) لان حذفه يوقع في اللبس ، ولم نجد ان هناك لبساً ولا غموضاً ، وان المعنى المراد الواضح محدد . والحق أن ما أورده المعجم الوسيط كافٍ في الدلالة على صحة التعديّة غير المباشرة بالحرف (عن) وحين سجل النقاد اللغويون تلك التعديّة صار ذلك زيادة في التوثيق ، فليس هناك داعٍ إلى إنكارها ، ولكن الذي يبدو واضحاً أن هذه التعديّة غير المباشرة وجه من الكلام لا يرقى في الاستعمال إلى التعديّة المباشرة ومازالت الحاجة قائمة إلى ما يوثق تلك التعديّة غير المباشرة من داخل عصور الفصاحة ، فالسماع المحقق يحسم الخلاف ويقطع بالرأي ، وقد وقف هذا البحث على ما ورد في معجمات اللغة المتقدمة (الصحاح والمقاييس واللسان) وعليه اعتمد على استعماله متعدياً بنفسه إلى مفعوله تعديّة مباشرة من غير حرف جر ، فهو الاستعمال الأفصح المدعوم بنصوص من معجمات موثوق بها ، وهذا معناه أن الفصح تعديّة الفعل (فتش) بنفسه إلى مفعوله في العبارتين المذكورتين آنفاً ، لذا يقال في الأولى : (لو فتشت عقل العالم لوجدته صورة من الفكر ...) ، والثانية : (... تجتمع فيه إلى بنات أختها فإذا فتشتهن وجدتهن في المطبخ ...) .

## الخاتمة

هذا بحث حققت فيه طائفة من الصيغ والاستعمالات مما يكثر في عربيتنا الحديثة ، واقصد بهذه العربية (عربية الصحافة المعاصرة المتمثلة بما تقدمه اسلات أقلام الكتاب المعاصرين) ، وتقوم تلك الاستعمالات على أساس واحد هو تعديّة الأفعال وما يتصل بها من الصيغ (كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها) تعديّة مباشرة أو غير مباشرة ، وقد بينت من خلال هذا البحث اعتراض جماعة من اللغويين على تلك الاستعمالات ، إذ بينوا أنها تخالف المنقول من مصادر التوثيق اللغوي المعتمدة والمدون في

المعجمات الأصيلة للغة العربية وما ضمته من شواهد شعرية أو نثرية منقولة عن الفصحاء العرب ، وعلى هذا انتهى أولئك اللغويون بما قدموا من أسس بُني عليها نقدهم اللغوي إلى أن تلك الاستعمالات أخطاء لغوية شاعت في عصرنا الحاضر يلزم تصحيحها على وفق ما بينوه ، وطالبوا الكتاب المعاصرين أن يصححوا ما كتبوا ، بيد ان علماء آخرين اعترضوا على أولئك المخطئين ورأوا أن أنظمة العربية ومقاييسها تتسع لتلك الاستعمالات ، وان ما حُكِمَ عليه بالخطأ منها انما هو وجهة نظر ذلك الناقد اللغوي الذي قال بالخطئة ، وانتهوا إلى أن تلك التعدية ( المباشرة أو غير المباشرة ) في الاستعمالات المخطأة تعدية سليمة .

إن أمر الخلاف بين اللغويين أمر لم يحسم عند هذا الحد ، فللمخطئين أدلتهم كما أن للمحوزين براهينهم وإثباتاتهم ، وهذا يعني أن الخلاف واقع غير محسوم ، فهناك المنع وهناك التجويز ، لذا عرض هذا البحث استعمالات الكتاب المعاصرين وما ساد في كتاباتهم الادبية والعلمية من تعدية للفعل وما يتصل بها من صيغ ، مستشهداً بأراء اللغويين ومبيناً صور الخلاف الواقع بينهم ، ومناقشاً ما طُرِحَ من الآراء في تلك التحقيقات اللغوية سواء المانعة منها او المجوزة ، بغية الوصول الى ما ينشده هذا البحث المبني على ما يوافق حقيقة الاستعمال في اللغة العربية الفصيحة على وفق ما جاءت به معجماتها ، وما اقره علماؤنا المتقدمون في متون كتبهم ومصنفاتهم ، ابتغاء الوصول إلى حسم الخلاف في تلك الاستعمالات وتثبيت الصواب .

### ثبته الموامش والمصادر

- ١ - الشرق الاوسط ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٥ ، العدد ٩٥٦٨ .
- ٢ - الزمان ١١ / ٨ / ٢٠٠٤ ، العدد ١٨٨٥ .
- ٣ ، ٤ - لسان العرب ، جمال الدين بن منظور ، طبعة مصورة عن طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة: ( وصل )
- ٥ - معجم الافعال المتعدية بحرف ، موسى بن محمد بن الملياني الاحمدي ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ط ٣ ، ١٩٨٦ ، ص ٤٣٣ .

- ٦ - القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ( مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٧١٨ هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٣ : (وصل) ، وينظر تاج العروس في جواهر القاموس ، للإمام محب الدين السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) ، المطبعة الخيرية المنشأة بمالية مصر ، ط ١ ، ١١٠٦ هـ : (وصل) .
- ٧ - المعجم الوسيط ، قام باخراج هذه الطبعة د. ابراهيم انيس واخرون ، ط ٢ ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٠ : (وصل)
- ٨ - مغالط الكتاب ومناهج الصواب ، جرجي البولسي ، مطبعة القديس بولص ، (د. ت) ، ص ١٢٩ .
- ٩ - كتاب المنذر الى المجمع العلمي العربي بدمشق ، ابراهيم المنذر ، ط ٢ ، بيروت ، مطبعة الاجتهاد ، ١٩٢٧/٩
- ١٠ - اغلاط الكتاب ، كمال ابراهيم ، بغداد ، المطبعة العربية ، ١٩٣٥ ، ص ٥٨ .
- ١١ - نظرات في اخطاء المنشئين ، محمد جعفر الشيخ ابراهيم الكرناسي ، مطبعة الاداب ، النجف ، حي عدن ، ١٩٨٤ ، ٣ / ١٨٩ .
- ١٢ - تصويبات لغوية (مقال) ، خالد الخزرجي ، جريدة العراق ٢٢ / ٩ / ١٩٩٥ ، العدد ٥٨٥٢ .
- ١٣ ، ١٤ - نظرات في اللغة والادب ، مصطفى الغلاييني ، مطبعة طبارة ، بيروت ، ١٩٢٧ ، ص ١١-١٢ .
- ١٥ - في التراث العربي ، د. مصطفى حواد ، تح محمد جميل شلش ، وعبد الحميد العلوجي ، وزارة الاعلام ، بغداد - العراق ، ١٩٧٥ ، ١ / ٢٤١ ، وينظر المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للفيومي ( احمد بن محمد) ، تصحيح مصطفى السقا ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة : (وصل) .
- ١٦ - ينظر من صور الخلاف في النقد اللغوي الحديث (التعددية المباشرة في تحقيقات اللغويين) (بحث) ، د. محمد ضاري ، نشر في مجلة لغة الضاد ، منشورات المجمع العلمي ، مطبعة المجمع العلمي ، ٢٠٠٢ ، ٦ / ٣٢ .
- ١٧ ، ١٨ - معجم الاخطاء الشائعة ، محمد العدناني ، دار العلم للطباعة ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٣٧ ، ص ٢٦٨ .
- ١٩ - ينظر من صور الخلاف في النقد اللغوي الحديث (التعددية المباشرة في تحقيقات اللغويين) (بحث) : ص ٣٢
- ٢٠ - الانعام : ١٣٦ .
- ٢١ - الدعوة ٥ / ٨ / ٢٠٠٣ ، العدد ١٤ .
- ٢٢ - الدعوة ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٣ ، العدد ٣٤ .
- ٢٣ - الافعال ، لابن القوطية (ت ٣٦٧ هـ) ، اشراف وتوجيه السيد علي راتب ، تح علي فودة ، ط ١ ، مطبعة مصر ، ١٩٥٢ ، ص ١٠٣ .
- ٢٤ - مقاييس اللغة ، لابن فارس ( ابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) ، تح عبد السلام هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر : (رغب) .
- ٢٥ - مختار الصحاح ، للرازي ( محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦ هـ) ، الناشر دار الرسالة ، كويت : (رغب) .
- ٢٦ - اللسان : (رغب) .
- ٢٧ ، ٢٨ - من صور الخلاف في النقد اللغوي الحديث (التعددية المباشرة في تحقيقات اللغويين) (بحث) : ص ٢٣
- ٢٩ - الشرح : ٨ .
- ٣٠ - التوبة : ٥٩ .
- ٣١ - الانبياء : ٩٠ .
- ٣٢ - ينظر تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، للفيروز آبادي ( مجد الدين بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ) ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٢٧٤ ، وتفسير القرطبي ( الجامع لاحكام القران ) ، للقرطبي ( محمد بن احمد الانصاري (ت ٦٧١ هـ) ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ج ١١ : ٣٣٦ ، ومعجم الافعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القران الكريم ، د. عبد الفتاح الحموز ، ط ١ ، دار الفيحاء ودار عمار ، عمان - الاردن ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٨ .
- ٣٣ - اللسان : (رغب) .
- ٣٤ - المصباح المنير : (رغب) .
- ٣٥ - التاج : (رغب) .

- ٣٦ - معجم الافعال المتعدية بحرف : ١٣٠ .
- ٣٧ - الوسيط : ( رغب ) .
- ٣٨ - مغالط الكتاب : ٤٨ ، وينظر لغة الجرائد وهي المقالات التي نشرت تباعاً في مجلة الضياء ، ابراهيم اليازجي ، وقف على طبعها للمرة الاولى مصطفى توفيق ، مطبعة التقدم ، ص ٥٤ .
- ٣٩ - كتاب المنذر ١ / ٩ .
- ٤٠ - الكتابة الصحيحة ، زهدي جار الله ، ط ١ ، مطبعة دار الكتب ، بيروت - لبنان ، ١٩٦٨ ، ص ١١٥ .
- ٤١ - ينظر دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم ورد على رؤوف جمال الدين مؤلف ( مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد ) ، د. مصطفى جواد ، بغداد ، مطبعة اسعد ، ١٩٦٨ ، ص ٩٨ ، ١٥٧ .
- ٤٢ - اخطاء لغوية ، عبد الحق فاضل ، مجلة اللسان العربي ، العدد ٩ ، ١٩٧٢ ، ص ٥٣ .
- ٤٣ - ينظر اصلاح الفاسد من لغة الجرائد ، محمد سليم الجندي ، دمشق ، مطبعة الترقى ، ١٩٢٥ ، ص ١١٦ ، ١١٧ .
- ٤٤ - المصدر نفسه : ١١٦ .
- ٤٥ - ينظر معجم الاخطاء الشائعة : ١٠٥ .
- ٤٦ - من صور الخلاف في النقد اللغوي الحديث ( التعدية المباشرة في تحقيقات اللغويين ) ( بحث ) : ٢٣ - ٢٤ .
- ٤٧ ، ٤٨ - اللسان : ( رغب ) .
- ٤٩ - من صور الخلاف في النقد اللغوي الحديث ( التعدية المباشرة في تحقيقات اللغويين ) ( بحث ) : ٢٣ .
- ٥٠ - النساء : ١٢٧ .
- ٥١ - معجم الفاظ القرآن الكريم ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط ٢ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ، ج ١ : ٧ .
- ٥٢ ، ٥٣ - المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي الشريف ، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٣٧٨ هـ ، ج ٢ : ٢٧٥ .
- ٥٤ - من صور الخلاف في النقد اللغوي الحديث ( التعدية المباشرة في تحقيقات اللغويين ) ( بحث ) : ٢٣ .
- ٥٥ - النساء : ١٢٧ .
- ٥٦ - معجم الافعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم : ١٢٨ ، وينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ( احمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ) ) ، تح د. محمد احمد الخراط ، دمشق ، ١٩٨٦-١٩٨٧ ، ص ١٨٠٦ ، وتفسير القرطبي ج ٥ : ٢-٤ ، ومشكل اعراب القرآن ، مكّي بن ابي طالب القيسي ، تح د. حاتم الضامن ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ج ١ : ٢٠٧ ، والبحر المحيط ، لابي حيان الاندلسي ( اثير الدين ابي عبد الله محمد بن ابي يوسف (ت ٧٥٤هـ) ) ، مطبعة النصر الحديثة ، ١٩٧٠ ، ج ٣ : ٣٦٢ .
- ٥٧ - من صور الخلاف في النقد اللغوي الحديث ( التعدية المباشرة في تحقيقات اللغويين ) ( بحث ) : ( ابن يعيش )
- ٥٨ - العالم هو ( ابن يعيش ) .
- ٥٩ - شرح المفصل ، لابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)) ، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء ، مصر ، ادارة الطباعة المنيرية ، ( د . ت ) ، ج ٨ : ٥١ .
- ٦٠ - شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، لابن عقيل ( بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت ٧٦٩هـ) ) ، نشر وتوزيع دار التراث القاهرة ، دار مصر للطباعة ، ١٩٨٠ ، ج ٢ : ١٥١ - ١٥٢ .
- ٦١ - التجمع ٢٩ / ٦ / ٢٠٠٣ ، العدد ١٠ .
- ٦٢ - ديوان الهذليين ، القسم الاول شعر ابي ذؤيب الهذلي وساعدة بن جؤبة ، مطبعة دار الكتب الحضرية ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ج ١ : ٢١ .



- ٦٣ - درة الغواص في اوهام الخواص ، للحريري ( ابي محمد القاسم بن علي (ت ٥١٠هـ) ، وفي اخره شرح درة الغواص  
لاحمد شهاب الدين الخفاجي ، تح لوريكة - لبيزخ - مطبعة الجوائب ، ط١ ، ١٢٩٩ هـ ، ص٧٦-٧٧
- ٦٤ ، ٦٥ - في التصحيح اللغوي والكلام المباح ، د. خليل بنيان ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٦ ،  
ص٥٤ - ٥٥ .
- ٦٦ - مختار الصحاح : ( غير ) .
- ٦٧ - ديوان النابغة الذبياني ، جمعه وشرحه وكملة وعلق عليه محمد الطاهر بن عاشور ، طبع بمصنع الكتاب للشركة  
التونسية للتوزيع - تونس ، ١٩٧٦ ، ص١٢٤ .
- ٦٨ - اللسان : ( غير ) .
- ٦٩ - المصباح : ( غير ) .
- ٧٠ - الوسيط : ( غير ) .
- ٧١ - اغلاط الكتاب : ٥٣ .
- ٧٢ - الكتابة الصحيحة : ٢٢٥ .
- ٧٣ - نظرات في اخطاء المنشئين ٢ : ١٠٧ .
- ٧٤ - مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة ، د. نعمة رحيم العزاوي ، وزارة الثقافة والاعلام ، دار الشؤون الثقافية  
العامة ، ط١ ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٨٩ .
- ٧٥ - الخطأ الشائع ، شاکر العادلي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص١٢٦ .
- ٧٦ - في اصلاح اللسان ( مقال ) ، القادسية ١٠ / ٢ / ١٩٩٧ ، العدد ٥١٧٠ .
- ٧٧ - ديوان السموأل ، تحقيق وشرح عيسى سابا ، مكتبة صادر ، بيروت ، مطبعة المناهل ، ١٩٥١ ، ص١١ .
- ٧٨ - الجهود النحوية واللغوية في الصحف العراقية ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ( رسالة ماجستير ) ، خلود جبار عيدان ، كلية  
التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٢٩ .
- ٧٩ - ديوان عدي بن زيد التميمي ، تح محمد جابر المعبيد ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص٣٨ .
- ٨٠ - ديوان ليلى الاخيلية ، تاليف محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١ هـ) ، قرأه وشرحه محمود محمد شاکر ، مطبعة  
المدني ، ص١٠٣ .
- ٨١ - معجم الاخطاء الشائعة : ١٨٣ .
- ٨٢ ، ٨٣ - الصناعي ١٩ / ٧ / ٢٠٠٣ ، العدد ٢ .
- ٨٤ - اصلاح المنطق ، لابن السكيت ( يعقوب بن اسحق (ت ٢٤٤ هـ) ، شرح وتحقيق احمد محمد شاکر ، وعبد  
السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٣ ، ١٩٧٠ ، ص١١٠ ، وينظر جوامع كتاب اصلاح المنطق عن ابي يوسف  
بن يعقوب بن اسحق السكيت ، تاريخ ابي الخير زيد بن رفاعة بن مسعود الكاتب البغدادي ، من اهل القرن الرابع ،  
بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة بجيدر آباد الدکن ، ١٣٥٤ هـ ، ص١٥٥ .
- ٨٥ - اساس البلاغة ، للزمخشري ( جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٩ ، (هدى)
- ٨٦ - القاموس المحيط : ( هدى ) .
- ٨٧ - الوسيط : ( هدى ) .
- ٨٨ - كتاب المنذر ١ : ٩ .
- ٨٩ - حول الغلط والفصيح على السنة الكتاب ، احمد ابو الخضر منسي ، القاهرة ، مكتبة دار العروبة ، ١٩٦٣ ،  
ص٤٢ - ٤٣ .
- ٩٠ - تذكرة الكاتب ، اسعد داغر ، القاهرة المطبعة العصرية ، ١٩٣٣ ، ص٧٩ .
- ٩١ - معجم الاخطاء الشائعة : ٢٥٨ .
- ٩٢ - من اغلاط المثقفين ، ابراهيم الوائلي ، عني بجمعه وتحقيقه ودراسته د. ناهي العبيدي ، د. حسن مصطفى  
فرحان ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص١٩٧ .
- ٩٣ - التطور اللغوي في لغة الصحافة المعاصرة دراسة نظرية - تطبيقية في مجلة الف باء ( اطروحة دكتوراه ) ، شذا  
اکرم ، كلية الاداب ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣ ، ص١٣٧ - ١٣٨ .
- ٩٤ - نظرات في اللغة والادب : ص١٠ .
- ٩٥ - اغلاط اللغويين القدماء ، انستاس ماري الكرملی ، بغداد ، مطبعة الايتام ، ١٩٣٣ ، ص٣٥-٣٧ ، ص٧٤

- ٩٦، ٩٧ - ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٥١ .
- ٩٨ - الكتابة الصحيحة : ٣٧٨ .
- ٩٩ - نظرات في اخطاء المنشئين ٣ / ١١٦ .
- ١٠٠ - من صور الخلاف في النقد اللغوي الحديث ( التعدية المباشرة في تحقيقات اللغويين ) : ٢٩ - ٣٠ .
- ١٠١ - الزمان ٣ / ٨ / ٢٠٠٤ ، العدد ١٨٧٨ ، وينظر الدعوة ٢٣ / ١١ / ٢٠٠٣ ، العدد ٤٢ .
- ١٠٢ - العالم بين يديك ٣ / ١٢ / ٢٠٠٣ ، العدد ١٠ .
- ١٠٣ - المائدة : ٤٩ .
- ١٠٤ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ( اسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ) ، تح احمد عبد الغفور عطار ، عني بنشره السيد حسن شربتلي ، طبع بمطابع دار الكتاب العربي بمصر : ( حذر ) .
- ١٠٥ - اللسان : ( حذر ) .
- ١٠٦ - معجم الافعال المتعدية بالحرف : ٤٩ .
- ١٠٧ - الوسيط : ( حذر ) .
- ١٠٨ - الكتابة الصحيحة : ٦٥ .
- ١٠٩ - نظرات في اخطاء المنشئين : ١ / ٦٠ .
- ١١٠ - الخطأ الشائع : ٨٥ .
- ١١١ - الجهود النحوية واللغوية في الصحف العراقية ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ( رسالة ماجستير ) : ١٢٩ .
- ١١٢ - التعبير الصحيح ، د. نعمة رحيم العزاوي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط ١ ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ١٩٥ ، ١١٥ ، وينظر نحو وعي لغوي ( مقال ) ، الثورة ٥ / ٥ / ١٩٩٠ ، العدد ٧٢٧٩ .
- ١١٣ - آل عمران : ٢٨ .
- ١١٤ - المنافقون : ٤ .
- ١١٥ - معجم الاخطاء الشائعة : ٦٣ .
- ١١٦ - معجم الاخطاء الشائعة : ٦٣ .
- ١١٧ - الزمان ١١ / ٨ / ٢٠٠٤ ، العدد ١٨٨٥ .
- ١١٨ - الصباح ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٤ ، العدد ٣٩٩ .
- ١١٩ - الدعوة ٢٧ / ٨ / ٢٠٠٣ ، العدد ٢٠ .
- ١٢٠ - الاحزاب : ٣٧ .
- ١٢١ - مقاييس اللغة : ( خشى ) .
- ١٢٢ - الافعال ، لابن القطاع ( ابي القاسم علي بن جعفر السعدي ) (ت ٥١٥ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٣ ، ج ١ : ٢٠٦ .
- ١٢٣ - اساس البلاغة : ( خشى ) .
- ١٢٤ - اللسان : ( خشى ) .
- ١٢٥ - القاموس المحيط : ( خشيه ) .
- ١٢٦ - الوسيط : ( خشا ) .
- ١٢٧ - ينظر الكتابة الصحيحة : ٨١ ، ومظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة : ٨٧ ، ونظرات في اخطاء المنشئين ١ : ٨٤ ، واصالة الجملة العربية ( مقال ) ، د. نعمة العزاوي ، نشر في وقائع الندوة الثالثة لقسم اللغة العربية / جامعة الموصل في ( الواقع اللغوي المعاصر افكار ومواقف ) ١٩٩١ ، ص ٢٩٢ ، ولغة الاعلام دراسة نظرية تطبيقية ، د. محمد عبد المطلب البكاء ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٦ ، ولغة الجرائد : ١٥ .
- ١٢٨ - ينظر معجم الاخطاء الشائعة : ٧٨ .
- ١٢٩ ، ١٣٠ - العالم بين يديك ٢ / ١٢ / ٢٠٠٣ ، العدد ١٠ .
- ١٣١ - مقاييس اللغة : ( بصر ) .
- ١٣٢ - اساس البلاغة : ( بصر ) .
- ١٣٣ - اللسان : ( بصر ) .
- ١٣٤ - القاموس المحيط : ( بصر ) .
- ١٣٥ - المصباح المنير : ( بصر ) .
- ١٣٦ - الوسيط : ( بصر ) .
- ١٣٧ - الكتابة الصحيحة : ٣٤ .
- ١٣٨ ، ١٣٩ - معجم الاخطاء الشائعة : ٣٨ .
- ١٤٠ - الزمان ٣ / ٨ / ٢٠٠٤ ، العدد ١٨٧٨ .
- ١٤١ - المؤتمر ١٨ / ٥ / ٢٠٠٥ ، العدد ٨١٨ .
- ١٤٢ - الصباح ٥ / ١٢ / ٢٠٠٤ ، العدد ٤٢٥ .
- ١٤٣ - اساس البلاغة : ( حوج ) .
- ١٤٤ - اللسان : ( حوج ) .
- ١٤٥ - القاموس المحيط : ( حوج ) ، وينظر معجم الافعال المتعدية بحرف : ٦٩ .
- ١٤٦ - الوسيط : ( حوج ) .
- ١٤٧ - كتاب المنذر ١ / ١٢٦ .
- ١٤٨ - الكتابة الصحيحة : ٧١ .
- ١٤٩ - معجم الاخطاء الشائعة : ٧١ .
- ١٥٠ - مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة : ٨٥ ، والتعبير الصحيح : ٢٦ - ٢٧ .

- ١٥١ - تذكرة الكاتب : ٧٩ .
- ١٥٢ - في دائرة النقد اللغوي ، يوسف نمر ذياب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٧٧ .
- ١٥٣ - لغويات ، محمد علي النجار ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ( د . ت ) ، ص ١٠ .
- ١٤٥ - المصدر نفسه : ١٠ - ١٢ .
- ١٥٥ - من صور الخلاف في النقد اللغوي الحديث ( التعدية المباشرة في تحقيقات اللغويين ) ( بحث ) : ١٩ .
- ١٥٦ - مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ، القسم الثالث ، مجموعة القرارات العلمية من الدورة الاولى الى الدورة الثامنة والعشرين ، اخراج محمد خلف الله احمد ، ومحمد شوقي امين ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٥ ، وينظر من صور الخلاف في النقد اللغوي الحديث ( التعدية المباشرة في تحقيقات اللغويين ) ( بحث ) : ١٥ .
- ١٥٧ - النحو الوافي ، عباس حسن ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ ، ج ٢ : ٥٥٢ ( الهامش ) .
- ١٥٨ - المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية ، د . مصطفى جواد ، بغداد ، مطبعة العاني ، ١٩٦٥ ، ص ٨٣ ( الهامش ) .
- ١٥٩ ، ١٦٠ - من صور الخلاف في النقد اللغوي الحديث ، ( التعدية المباشرة في تحقيقات اللغويين ) ، ص ٢٠ .
- ١٦١ ، ١٦٢ - المعجم المفهرس لالفاظ الحديث ج ١ : ٥٢٤ .
- ١٦٣ ، ١٦٤ - من صور الخلاف في النقد اللغوي الحديث ( التعدية المباشرة في تحقيقات اللغويين ) : ٢٠ .
- ١٦٥ ، ١٦٦ - الملتقى ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٥ ، العدد ٢ .
- ١٦٧ - الصحاح : ( ضغط ) .
- ١٦٨ - مقاييس اللغة : ( ضغط ) .
- ١٦٩ - الافعال ٢ : ١٣٥ .
- ١٧٠ - اساس البلاغة : ( ضغط ) .
- ١٧١ - النهاية في غريب الحديث والاثر ، ابو السعادات ابن الاثير ( ت ٦٠٦ هـ ) ، تح احمد طاهر الزواوي ، ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ج ٣ : ٩٠ .
- ١٧٢ - اللسان : ( ضغط ) .
- ١٧٣ - القاموس المحيط : ( ضغط ) .
- ١٧٤ - الوسيط : ( ضغط ) .
- ١٧٥ - تذكرة الكاتب : ٧١ .
- ١٧٦ - الكتابة الصحيحة : ١٧٧ .
- ١٧٧ - اغلاط الكتاب : ٩٥ .
- ١٧٨ - نظرات في اخطاء المنشئين ١ : ١١٩ .
- ١٧٩ - نظرات في اللغة والادب : ١١٩ - ١٢٠ .
- ١٨٠ - ينظر اللسان : ( ضغط ) .
- ١٨١ - ينظر التاج : ( ضغط ) .
- ١٨٢ - نظرات في اللغة والادب : ١٢١ .
- ١٨٣ - معجم الاخطاء الشائعة : ١٥٠ .
- ١٨٤ - معجم الخطأ والصواب في اللغة ، د . اميل يعقوب ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٣ ، ص ٧٤ .
- ١٨٥ - اساس البلاغة : ( ضغط ) .
- ١٨٦ ، ١٨٧ - الصناعي ١ / ٧ / ٢٠٠٣ ، العدد ١ .
- ١٨٨ - الصحاح : ( فتش ) .
- ١٨٩ - مقاييس اللغة : ( فتش ) .
- ١٩٠ - اللسان : ( فتش ) .
- ١٩١ - الوسيط : ( فتش ) .
- ١٩٢ - يقصد به الفعل ( فتش ) لانه تناول في هذه الفقرة تصحيح تعدية الفعل ( اجاب ) زيادة على الفعل ( فتش ) اذ جاء في قوله : ( ويقولون : اجاب على السؤال ) و ( ذهب يفتش عليه ) ، ينظر تذكرة الكاتب : ٣٢ .
- ١٩٣ - المصدر نفسه : ٣٢ .
- ١٩٤ - لغة الجرائد : ٣٤ .
- ١٩٥ - الكتابة الصحيحة : ٢٣٤ .
- ١٩٦ - نظرات في اخطاء المنشئين ٢ : ١٣١ .
- ١٩٧ - لم نعثر على هذه العبارة في المعجم الوسيط ، لكننا وجدنا اجازته التعدية المباشرة وبالحرف ( عن ) فقط .
- ١٩٨ - معجم الاخطاء الشائعة : ١٩٢ .

- ١٩٩ - للحرف (على) عدة معانٍ اخرى منها للمجازة كعن : ( قالوا ومن استعمالها في المجازة انما ) تختص بتعدية بَعْدَ ، وخفي ، وتعَدَّر ، واستمال ، وغضب ، ورضي ، وحرم ونحوها . قال في الاغراب لذلك اشتركت هي وعن في تعدية كثير من هذا الباب ) ، جواهر الادب في معرفة كلام العرب ، للاربلي (علاء الدين بن علي بن الامام بدر الدين بن محمد) ، المطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م ، ص ٢٢٢ .
- ٢٠٠ - المقتضب ، للمبرد ( ابي العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) ، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ج ٤ : ٤٢٦ .
- ٢٠١ - شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستربادي (ت ٦٨٦ هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢: ٣٧٩
- ٢٠٢ - شرح المفصل ٨ : ٣٧ ، وينظر معاني النحو ، د. فاضل السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ط ٢ ، ٢٠٠٣ ، ج ٣ : ٤١ .
- ٢٠٣ - الاعراف : ١٥٧ .
- ٢٠٤ - الكتاب ، لسيبويه ( ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، ط ١ ، المطبعة الكبرى ، بولاق ، مصر ، ١٣١٧ هـ ، ج ٢ : ٣٠٨ .